République Algérienne Démocratique et Populaire
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAÎD
-TLEMCEN-
FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES
DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES

جامعة أبو بكر بلقايد
-تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس: تحليل النزاعات الدولية

السنة الثالثة تخصّص: علاقات دولية

من إعداد الدكتور: عياد محمد سمير

السنة الجامعية

2018-2017

المحور الأول:
مفهوم النزاعات الدولية

ينظر الكثير إلى النزاعات على أنها ظاهرة اجتماعية شملت الإنسانية منذ القدم، ووجدت في المجتمعات البدائية واستمرت عبر القرون وحتى ظهور المدنية ونضوج العقل البشري الذي يميز بين الخير والشر، وهي ما زالت للآن وسيلة تلجأ إليها الدول في عالمنا المتمدن لتحقيق أهدافها المختلفة تماما، كما كان الحال قبل تنظيم المجتمع الدولي ووضع القوانين التي تحكم العلاقات الدولية.

1- تعريف النزاع:

يعتبر النزاع ظاهرة معقدة، متعددة الأبعاد ومتداخلة الأسباب والمصادر، متشابكة التفاعلات في المستويات والتأثير من حيث المدى والكثافة والعنف، لهذا ليس هناك تعريف محدد ووحيد للنزاع الدولي، ومع ذلك، يعرّف على أنه تنازع الإرادات الوطنية، والتنازع ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها ممّ يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ القرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر ممّا تتفق.

في الموسوعة السياسية، النزاع هو تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا.

وهو تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، ويكمن النزاع في عملية التفاعل بين طرفين إثنين على الأقل.

كما يعرّف على أنّه وضع خطير ناشئ من اصطدام وجهات نظر بين دولتين، وتعارض مصالحهما بشكل تعذّرت معالجته بالطرق الدبلوماسية، وصار يهدّد بلجوئهما أو إحداهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبهما.

ويرى القانونيون أن النزاع الدولي بأنه الخلافات التي تكون الدول أو أشخاص القانون الدولي من غير الدول، أطرافا فيه. أو هو خلاف على نقطة قانونية أو واقعية، أو تناقض وتعارض الإدعاءات القانونية والواقعية فيما بين دولتين.

وهو خلاف ينشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو سبب طارئ أو إجراء تتخذه إحداها ويثير تعارض في مصالحها الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية، ويؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة، ويسعى كل طرف إلى إثبات حقه في هذه الادعاءات، وقد يتجسد هذا الإثبات من خلال عمليات مسلحة مما يؤدي إلى ضرورة تسوية النزاع بإحدى الوسائل السلمية الجاري العمل على اعتمادها.

كما يستعمل القانونيون مصطلح النزاع كمرادف للنزاع المسلح الذي هو عبارة عن حالة قانونية دولية تنشأ بين قوات سيادية متميزة، لأن قواعد القانون الدولي لا تهتم إلا بالعلاقات بين الدول التي يمكن اعتبارها أحد أشخاص القانون الدولي العام، والتي لها الحق في تكوين القوات المسلحة للدفاع عن حقوقها وسيادتها وسيادة ترابها الوطني.

أي أن النزاع كحالة قانونية ما هي إلا صراع بين القوات العسكرية لدولتين متنازعتين، وهي وسيلة قهرية تلجأ إليها الدولة لحماية ما تدعيه من حق أو لدفع اعتداء واقع عليها، فالنزاعات المسلحة بهذه الصورة هي استمرار للإجراءات السياسية مع مزيج من الوسائل الأخرى غير السياسية، مزيج من الوسائل العنيفة بين الدول أو غيرها من أشخاص القانون الدولي العام الأخرى، يكون الغرض من ورائه تحقيق مصالح ذاتية خاصة بها متى اتجهت إرادتها إلى قيام حالة الحرب، وما ستتبعه من تطبيق قانون النزاعات المسلحة الدولية.

أما توماس شيلينغ Thomas Schelling فيعرف النزاع على أنه مواجهة، يسعى كل طرف أثنائها جاهدا لتحقيق الربح، عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل: واعي، سليم، رفيع... ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل نجاح.

ويقول جون بورتون John Burton أن النزاع يدور حول اختلافات موضوعية من اجل المصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية، وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.

والنزاع عند جوزيف فرانكل Joseph Frankel هو موقفا ناجما عن الإختلاف في الأهداف والمصالح القومية.

كذلك يعرف أمين هويدي النزاع بأنه تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الآخر.

كما تثير ظاهرة النزاع الدولي عن موقف ينشأ من التناقض في المصالح أوالقيم بين أطراف تكون على وعي وإدراك بهذا التناقض في المصالح، مع توفر الرغبة لكل منها للاستحواذ على موضع لا يتوافق، بل وربما يتصادم مع رغبات الآخرين، فهي تناقض في أحد أبعاد الوجود البشري، يؤدي إلى الصدام بين الأطراف وإدارته وحله.

وهناك تعريف آخر للنزاع الدولي مقدم من طرف مشروع أسالا لبيانات النزاع المسلح الكبير على أنه: توافق متنازع عليه يتعلق بحكومة أو أرض تقع فيه نتيجة استخدام القوة المسلحة بين القوات العسكرية لفريقين أحدهما على الأقل هو حكومة الدولة، يسفر عن وفاة 1000 شخص على الأقل في سنة واحدة.

ولعل أوضح ما قيل في تعريف ظاهرة النزاع المسلح هو أنها قتال بين المجتمعات الإنسانية كان يجري قديما بين المجتمعات المتوحشة وأصبح الآن بين الدول المتمدّنة، أي عملية صدام وحشي يقتتل فيها البشر محطمين بعضهم ببعض جسديا، قصد تحقيق أهداف محددة.

مهما تعددت التعاريف، يمكن القول بأن النزاع هو عبارة عن ذلك التفاعل الناتج عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات والبرامج بين الكيانات المختلفة، إذن هو تنازع الإرادات القومية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي إلى تعارض الأهداف والمواقف، وتؤدي في الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات تختلف أكثر مما تتفق، والنزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا أو اقتصاديا

أو إيديولوجيا أو قانونيا...إلى أكثرها سلبية مثل: الضغط، الحصار، الاحتواء، العقاب، التفاوض، المساومة، الإغراء، التنازل.

ويستخدم النزاع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواءا قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كلا هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهادف متناقضة فعلا أو تبدو كذلك.

2- طبيعة النزاع:

تتميز العلاقات الدولية بتصرفات تقوم بها بعض الفواعل الدولية، قد لا تثير تناقضات مع أهداف وسلوكات بقية الفواعل، هذا الجانب تحكمه أهداف القانون الدولي العام الذي هو قانون الأمن والسلم، أما النوع الثاني من التفاعلات والتصرفات، فهي التي يمكن أن تثير أشكال تعارضها مع إرادات وأهداف فواعل أخرى، فتتناقض وتتعارض، ومن ثم ينشأ النزاع الدولي.

والنزاع عبارة عن ظاهرة معقدة وفريدة من نوعها، فهي معقدة من حيث أبعادها (اقتصادية، سياسية، إيديولوجية، قانونية، عسكرية.....)، والأسباب المؤدية إليها، ومن حيث أطرافها (خفية أو ظاهرة، ثنائية أو متعددة، داخلة أو خارجية)، ومن حيث النتائج المتمخضة عنها (تغيير البيئة الداخلية أو الخارجية).

وبالرغم من هذا التعقيد، إلا أن الكثير من المتخصصين يعتبرون النزاع ظاهرة طبيعية تماما مثل حوادث الطرق، فبعض علماء النفس، وحتى أرسطو، يعتبرون النزاع ظاهرة طبيعية لطبع الإنسان الأناني، وهناك اتجاه يرى أن ذلك يعزى إلى شخصية كاريزمية، وما يمكن أن تحمله العقد النفسية، وهو نفس الشيء الذي أكد عليه مدخل الحكومة العالمية (جون بورتون)، حيث يعتبر النزاع ظاهرة طبيعية، ويشبهه بظاهرة الزواج في الأسرة، فالنزاع آلية ديناميكية نتيجية الحركية والتجيدد في العلاقات الدولية.

لهذا اهتم رواد الفكر السياسي بظاهرة النزاع، حيث تناوله كل مفكر انطلاقا من رؤيته الخاصة أو استجابة للإطار الحضاري الذي عاش فيه.

إذا كانت الدراسات الغربية قد أولت اهتماما للنزاع انطلاقا من المدرسة الواقعية في عصر النهضة الأوروبي، حيث يرجع جل المنظرين أصول هذه المدرسة إلى ميكيافيلي Niccolò Machiavelli في القرن السادس عشر وكلاوزفيتش Carl von Clausewitz، وهما من بين أهم ما كتبوا حول هذه الظاهرة، فإنّ الشرق القديم، عرف الفكر النزاعي قبل أوروبا بآلاف السنين، إذ رأى الفيلسوف الصيني سان تسو Sun Tzu أن جوهر المجتمع هو القوة وأن الناس جبناء والخوف هو الذي يخلق الخوف والشر ويدفعهم إلى العمل درءا للعقاب، وانتهى إلى القول أن القوة هي القانون العام الذي يجب أن يحكم العالم، فهي الأسلوب الذي يتواءم مع الطبيعة البشرية، وذلك من خلال توزيع الثواب والعقاب على الناس وفقا لما يحبون ويكرهون.

وفي اليونان القديمة، قدم هيراكليتس Heraclitus ملاحظاته عن استقرار الأشياء، واعتقد أن النزاع هو قانون العالم المرئي والحرب تضم كافة أنواع النزاعات البشرية، فهي بذلك أب وأم كل نزاع، وفي نفس الإطار عالج ليونتيني Lentini، أحد فلاسفة المدرسة السفسطائية ظاهرة النزاع، واعتبر الإلمام بقوانين النزاع شرط أساسي للقضاء على الوهم الذي يسيطر على عقل الإنسان. وقد اعتبر السفسطائيون وجود تعارض بين القانون والطبيعة، وأن العدالة هي في الواقع مصلحة الأقوى، وأن الطبيعة هي حكم الأقوى، والعدالة في المنطق القانوني إن هي إلا حق الإنسان الأقوى، ويعتبر القانون – حسب اعتقادهم- هو حامي الضعفاء من الأُقوياء، كما يعطي الأبيقوريون تفسيرات حول النزاع، باعتبار الكائن البشري كان ضاريا كالحيوان المفترس في بدايته الأولى، وأن التحول من البداوة إلى الحضارة ناتج عن صراعه مع الطبيعة، وأن الهدف من سن القوانين هو تأمين المجتمع من الظلم والقيام بكل لاستعدادات لحماية الأفراد مع تحقيق الأمن.

ويعتبر بوليب Polype أول فيلسوف غربي قدم تفسيرا شاملا للمجتمع على أساس مفهوم النزاع، إذ تصور مثله مثل أفلاطون Plátōn، أن الكارثة العظمى قد أهلكت كل المجتمعات البشرية، لكنها تركت بعض الأفراد، وبما أن الإنسان مثل الحيوان في عدم قدرته العيش بمفرده، اتجه نحو تشكيل مجتمعات في شكل ملكيات مطلقة يسود الحكم فيها للأقوى حيث تعد أول شكل للجماعة البشرية، كما قام المجتمع –حسب بوليب- في إطار الحراك الاجتماعي إلى التحول من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية المؤسسة على العدالة وحكم الأغلبية، وما يترتب على ذلك من الإلتزام بتحقيق السلام والعدل وتأكيد حق الأغلبية.

من جهته أولى ابن خلدون أهمية كبرى لظاهرة النزاع، وهي مؤسسة على مجموعة افتراضات ثلاثة هي:

- ضرورة اجتماع البشر واستحالة معيشتهم منفردين.
- ضرورة وجود الوازع للشر
- إمكان دفع العدوان سطوة الملك.

ويعتبر ابن خلدون أن العصبية مفهوم محوري ومساعد على تفسير منشأ النزاع الاجتماعي والسياسي في الدولة أو بين الدول، ومصدر العصبية هي الطبيعة البشرية بالإضافة إلى القرابة في الحياة الاجتماعية حيث أن "صلة الرحم طبيعية في البشر، ويعتقد أن العصبية تفقد قوتها في الحياة الحضرية،ويمثل هذا المفهوم جوهر التفكير باعتباره الخاصية المميزة للمجتمع، إذ يرى أن العصبية تحمل الأفراد على التناحر، التعاضد في المدافعة، الحماية والمقاتلة، وأنها ضرورية في كل أمر يحمل الناس عليه. والسلطة السياسية عند ابن خلدون هي هدف النزاع، والعصبية هي منشأ هذا النزاع في الدولة.

هذا، وقد كان ميكيافيلي أول مفكر غربي يجعل من مفهوم النزاع محورا مركزيا للحركية السياسية في أوروبا في مطلع القرن السادس عشر، حيث انطلقت كافة أفكاره ونظرياته السياسية، والمعبر عليها في كتابه الأمير من عدة افتراضات حول الطبيعة البشرية والتي تعتبر أنانية، وأن هناك دافعان يحددان الحركة السياسية في المجتمع، ويصيغان شكل النزاع فيه وهما:

- الرغبة في تحقيق الأمن من جانب الجماهير.
- الرغبة في الاستحواذ على القوة من جانب الحكام.

ويعتقد ميكيافيلي أن الإنسان شرير بطبعه، وهو على استعداد لإظهار طبيعته السيئة عندما تتاح له فرصة للتعبير عن هذه الطبيعة، كما اعتبر أنّ استمرار الدولة هو عبارة عن نوع من التوازن بين القوى المتنازعة، وأن تحقيق التوازن هو المصدر الحقيقي لاستقرار الدولة واستمرار وجودها.

أما جون بودان Jean Bodin، فيعتقد أن تكوين الدولة ناتج عن نزاعات بين العائلات، إذ أن هذه الأخيرة أخذت تكون جماعات، حتى تكونت الدولة بشكلها المعروف، وظاهرة النزاع هي بمثابة أمر ضروري، وأنه في الوقت نفسه، افتقار المجتمع لهذه الظاهرة ضار جدا.

والسيادة عند جون بودان هي السلطة غير المحدودة لصنع القانون، وأن الوظيفة الرئيسية للسيادة هي وضع القانون، وقد أيد نظام الحكم المطلق المستند على الملكية الوراثية التي رأى فيها القدرة على القضاء على النزاعات الطائفية كما أنه في اعتقاده أصلح نظام لمعالجة أزمات علاجا حاسما.

وتقوم أفكار توماس هوبز Thomas Hobbes حول ظاهرة النزاع على افتراض أن الفعل البشري قائم على الخلود، الرغبة المستمرة في الاستحواذ على القوة، حيث يذكر أن الملوك بقوتهم المتعاظمة يوجهون جهودهم نحو تأكيد هذه القوة داخل دولهم عن طريق القانون، وخارج حدودها عن طريق الحروب. وعند دراسته للحياة الإنسانية، توصل هوبز إلى اعتبار القوة هي المحرك الأساسي في التفاعلات الاجتماعية، وأن الفرد غير اجتماعي بفطرته، فهو لا يحترم حقوق الآخرين، إلا إذا ضمن هو أن يحترمون حقوقه، وبالتالي الدولة تتأسس نتيجة الحاجة لحماية الذات.

إن الفرد في نظر دافيد هيوم David Hume ملزم بالقوانين الاجتماعية كضرورة، وبحكم مولده وانتمائه لأسرة وبحكم تفاعلاته مع بقية الأفراد داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس، يسعى الفرد لإقامة مجتمع سياسي من خلال سعيه لتحقيق العدالة، ويعتقد هيوم أن واجبات الحكومة تنحصر في الحفاظ على ثلاثة حقوق، هي:

- المصلحة العامة.
- القوة.
- الملكية الخاصة.

بالتالي فالنزاع بين أفراد المجتمع أمر طبيعي ما دام أنهم متساوون في القوة العقلية والجسدية، إلا أنه في الأخير من الضروري وتحت تأثير الحاجة المتبادلة تجعلهم ينصاعون لسلطة أمره، ونشير إلى أن هناك عديد من المفكرين الذين اعتبروا النزاع هو ضرورة اجتماعية طبيعية، فقد اعتبر آدم فيرجسون Adam Ferguson أن أهم المؤسسات الاجتماعية ترجع نشأتها للقوة، في حين يذهب الكاتب الفرنسي تورجت Turgot إلى اعتبار النزاع وتصفية الخصوم مصدر لكلّ تقدم بشري حقيقي.

وإذا كانت نظرية النزاع قد ارتبطت –خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر- بدائرة الاهتمامات للعلوم السياسية، فإن هذا الارتباط قد تحول في القرن الثامن عشر ليهتم بظاهرة النزاع من منظور اقتصادي، حيث كانت النظرة التقليدية لتفسير النزاع تجعل من الدولة هدفا مركزيا للتحليل، إذ اعتبرتها (الدولة) بمثابة مؤسسة موازنة نتيجة للنزاعات بين الأفراد والجماعات، أما بظهور المدرسة

الطبيعية (الفيزيوقراط Physiocrats) تحول التركيز نحو ظاهرة النزاع من أجل ضرورات الحياة باعتبارها ظاهرة مركزية في المجتمع البشري، وقد أضافت المدرسة الاقتصادية بعدا جديدا للنزاع البشري، حيث جعلت المنافسة الاقتصادية أداة لتحقيق الكفاية الانتاجية وتوفر الاحتياجات الضرورية للإنسان.

ويعتقد الماركسيون أن الحروب الكبيرة في المجتمع الدولي هي التي أدت إلى البحث عن أنظمة دولية جديدة، فالخلاف موجود دائما بين من يمتلك وسائل الإنتاج، ومن لا يمتلكها، بين المسيّر المهيمن، والمهيمن عليه، والنزاع يبحث دائما عن مخرج، بالتالي نجدهم يرجعون النزاع إلى أسباب كالتوزيع غير العادل للثروة.

أما الوظيفيون، يعتبرون النزاع الدولي مرتبط بطبيعة النظام الدولي، فكلما اتسم بالفوضى، اتسمت العلاقات الدولية بعدم الاستقرار وبكثرة النزاعات، فإذا أردنا إصلاح هذا الوضع، يكفي تقوية دور المنظمات الدولية.

المحور الثاني:
مراحل النزاع الدولي

تستدعي الضرورة المنهجية التطرق إلى بعض المفاهيم التي ترتبط بظاهرة النزاعات والتي يمكن التعبير عنها بالخصومة تارة، وعدم تماثل أو تعارض الإرادات والمصالح تارة أخرى، إلى استعمال العنف كوسيلة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ويجب الإشارة إلى أن هناك بعض الدارسين لظاهرة النزاع الدولي يدرجون هذه المفاهيم كمراحل النزاع الدولي، والتي من بين هذه المفاهيم والمصطلحات يمكن ذكر:

-مفهوم التوتر الدولي:

والذي يشير ببساطة إلى اختلاف الرؤى والتصورات اتجاه قضايا أو مواقف أو حالات دولية.

وهو ذلك القلق النفسي الذي يسود بين طرفين أو أكثر، وينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام وينذر بحرب محلية أو إقليمية، وهو أيضا عبارة عن مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللّجوء إلى القوة.

وهو حالة من عدم الثقة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حدّ تتحول معه الأزمة إلى نزاع.

بالتالي يمكن القول بأن التوتر يعتبر المرحلة الأولى التي تؤدي إلى السلوك النزاعي، حيث أن صانعي القرار تنتابهم لحظات من الشك اتجاه سلوك الآخرين، مما يجعلهم يتصرفون بطريقة قد تستفز الدول الأخرى، لتحدث بذلك شرخا في العلاقات بين طرفي الموقف أو الحالة.

- مفهوم الأزمة:

لا يوجد اتفاق بين المحللين السياسيين والاستراتيجيين على تعريف واحد لمصطلح الأزمة ويرجع ذلك الاختلاف في جزء كبير منه إلى افتقاد العلم الاجتماعي لنظرية تفسيرية عامة لظاهرة الأزمة الدولية، فقد استخدم مصطلح الأزمة للدلالة عن معان عديدة وعلى مستويات متعددة، وقد امتد المصطلح اليوم ليشمل كافة المواقف المضطربة.

وهي مواجهة متوترة بين مجموعات معبأة معنويا قد تصل إلى درجة التهديد والصدام الظرفي، وتمهد هذه الأوضاع إلى حرب أهلية وشيكة أو انهيار عام للقانون والنظام السائد وتكون عندما يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الآخر في وضع لا يطاق ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة والقيام بردود أفعال عنيفة إذا كان قابل بفقدان قيمته.

والأزمة الدولية حسب تشارلز ماكليلاند Charles McClelland هي عبارة عن تفجيرات قصيرة وتتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها، كما تتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر، أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيره. ومن خصائص الأزمة الدولية السرعة أي ضيق الوقت وعنصر المفاجأة.

أما جلين سنايدر Glenn Herald Snyder، فإنه يعرف الأزمة الدولية بقوله: "هي موقف للنزاع الحاد بين الحكومات المتنازعة، سببه محاولة طرف من الأطراف تغيير الوضع الراهن لطرف آخر الذي يجابهه بالمقاومة، الأمر الذي يجعله يدرك باحتمال قوى اندلاع الحرب"، ويرى أن كل أزمة تحدث، تكون فريدة ومختلفة في نمطها وظروفها عن الأزمات الأخرى، ولهذا لا يمكن أن تكون هناك أساليب وطرق يمكن تطبيقها على كافة أنواع الأزمات الدولية بنفس الأساليب والأدوات، ومن هنا فإن الضرورة تتطلب تشخيص طبيعة الأزمة وأسبابها والظروف التي أدت إلى اندلاعها والتفاعلات الدولية المحيطة بها.

-مفهوم الصدام:

هو مفهوم اجتماعي معارض للنظرية الوظيفية في البناء الاجتماعي، وينطلق من الواقع التاريخي الذي يشير إلى أن التضارب في القيم والمصالح يشكل ظاهرة عضوية في الأشكال والعلاقات الاجتماعية، وينشأ الصدام الدولي نتيجة الاختلاف والتناقض في القيم والمصالح، كما يكون نتيجة عدم

توافق المطالب المادية والمعنوية للفاعل الدولي مع محدودية الموارد وتوزيع الثروة وكذا القوة في النظام الدولي.

-مفهوم العدوان:

ورد ذكره في المادة 39 من الميثاق الأممي وذلك في صدر الباب السابع الذي ينظم التدابير الجماعية ضد صور تهديد السلم أو الإخلال به أو أعمال العدوان.

عرفته لجنة القانون الدولي عام 1951 بأنه كل استخدام القوة أو التهديد بها من قبل دولة أو حكومة ضد دولة أخرى، أيّا كانت الصورة وأيّا كان نوع السلاح المستخدم وأيّا كان السبب أو الغرض وذلك في غير حالات الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي أو تنفيذ قرار أو أعمال توصية صادرة من إحدى الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة.

-مفهوم الحرب:

يعرفها ماو تسي تونغ Mao Tse-Tung على أنها أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات أو الأمم أو الدول أو المجموعات السياسية، عندما تتطور تلك التناقضات إلى مرحلة معينة، وقد وجدت هذه الظاهرة منذ بزوغ الملكية الفردية وتكون الطبقات.

ويرى هنري كيسنجر Henry Kissinger أنها عمل سياسي شامل يلجأ إلى القوة المسلحة في مرحلة من مراحل تحقيق هدف معين لا يستدعي بالضرورة كسر إرادة الخصم أو فرض مشيئة المنتصر كاملا.

ويعرفها علي صادق أبو هيف أنها نضال بين القوات المسلحة لكلا الفريقين المتنازعين، يرمي كل منهما إلى صيانة حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف الآخر.

وهي عند غانم صراع بين دولتين أو أكثر ينظمه القانون الدولي ويكون الغرض منه الدفاع عن المصالح الوطنية للدول المتحاربة.

أما الشافعي فيعتبر الحرب صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية وفقا للوسائل المنظمة بالقانون الدولي.

أما المفكر الاستراتيجي كلاوزفيتش فيرى بأن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى، أي يعتبرها إحدى الخيارات السياسية المتاحة أمام صانع القرار لخدمة أهداف الوحدة أو المجموعة التي يمثلها.

ويعتبر برتراند راسل Bertrand Russell الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل واحدة قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له.

ويرى كارل دوتش Karl Deutsch في الحرب درجة عالية من العنف المنظم تحضر له وتقوم به الدولة معتبرة ذلك عملا شرعيا يدخل في إطار أبسط حقوقها، ويكون هذا العنف المنظم موجها ضد دولة أخرى أو ضد إحدى الوحدات السياسية غير الدولة كالمنظمات والحركات الوطنية والسياسية.

والحرب عند ماليفسكي Milevskiy ويبر هي نزاع مسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين عن طريق اللجوء إلى القوة المسلحة والمنظمة.

ويميز ريمون أرون Raymond Aron الحروب باعتبارها الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية -في كتابه الحرب والسلام بين الأمم- ثلاث أنواع من الحروب وهي:

1- الحروب الكاملة وتكون بين وحدات سياسية يكون بينها اعتراف بالوجود والشرعية.
2- حروب فوق الدول أو حروب امبريالية وهي التي يمثل موضوعها أو منشؤها أو نتيجتها في القضاء على بعض المتحاربين وتكوين وحدة من مستوى أعلى.
3- حروب تحت الدول أو تحت الامبريالية ويتمثل رهانها في الحفاظ على تفكك وحدة سياسية وطنية أو امبريالية.

ويتم الانتقال من حرب بين الدول إلى حرب امبريالية عندما يقوم أحد فاعلي النظام الدولي راضيا أو لا، ببسط هيمنته أو إمبراطوريته على منافسيه في حال الانتصار.

-مفهوم الإرهاب الدولي:

لا يكاد يوجد إجماع فيما بين الباحثين والمختصين على تعريف محدد ودقيق للإرهاب، مع ذلك ينظر الدكتور صلاح الدين عامر إلى الإرهاب على أنه الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة مجموعة أعمال العنف التي تقوم منظمة بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الأمن، كأخذ الرهائن واختطاف الأشخاص وقتلهم، ووضع المتفجرات أو العبوات الناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة والتخريب.

والإرهاب عند أسامة الغزالي حرب هو فعل أو أفعال العنف البدني الذي يستهدف إيذاء الكيان الإنساني جسديا إلى حد القتل، وينطوي هذا الفعل على انتهاك عمدي للقواعد الأخلاقية والعرفية والقانونية للسلوك الإنساني، بغرض بث الشعور بالخوف وعدم الأمن، ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي، بمعنى أنه يحمل رسالة ما إلى كافة الضحايا المحتملين الآخرين ليزرع الرعب في قلوبهم، ويستهدف هذا الفعل التأثير على السلوك السياسي للدولة أو للدول التي ينتمي إليها الضحايا.

ونجد مدلوله عند نومي غال Naomi Gal أنه طريقة عنيفة أو أسلوب عنيف للمعارضة السياسية، يتكون من العنف والتهديد به، قد يتضمن التهديد أو العنف البدني الحقيق، أو ممارسة العنف النفسي، وقد يمارس الإرهاب ضد أبرياء أو ضد أهداف لها ارتباط مباشر بالقضية التي يعمل الإرهابيون من أجلها.

هذا عن بعض المساهمات الفردية العربية والأجنبية لتعريف الإرهاب، أما عن المساهمات الجماعية، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر تعريف اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لعام 1937، واتفاقية واشنطن بشأن مقاومة ومعاقبة الإرهاب لعام 1971، والاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لعام 1977، وكذا الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في 22 أفريل 1998 وذلك خلال الجهود العربية الجماعية والصادرة عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، حيث تنص المادة الأولى في فقرتها الأولى على تعريف الإرهاب على أنه: هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيّا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

بعض استعراض بعض المفاهيم المشابهة للنزاع الدولي، والتي قد تشكل في حدّ ذاتها مرحلة أو بعض مراحل النزاع، يمكن ذكر المسار الذي قد يأخذه النزاع الدولي والذي قد يتطور حسب المراحل التالية:

أ-مرحلة الملامح الأّولية:

تبدأ هذه المرحلة عندما يمس سلوك بصفة مباشرة أو غير مباشرة مصالح دول أخرى، فالدول التي مسّت مصالحها تلجأ للردّ على هذا السلوك، ولردّ الفعل هذا مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات المتوفّرة لدى الطرف الثاني، وقد تحدّد مصير النزاع.

ففي هذه المرحلة، تبدأ الدولة في المواجهة الخاصة بالحجج والأدلة وتبيان الأسباب وإقناع الأطراف الخارجية بكافة الطرق السلمية، والنزاعات في هذه المرحلة تختلف من حالة لأخرى ومن منطقة لأخرى،ويمكن حلّها في غالب الأحيان.

ويعتبر مارسل ميرل Marcel Merl أن التوتر يعتبر المرحلة الأولى من السلوك النزاعي، حيث أن صانعي القرار تنتابها لحظات من الشكّ اتجاه سلوك الآخرين، ممّا يجعلهم يتصرفون بطريقة تستفزّ الدول الأخرى.

وللدبلوماسية دور أساسي في هذه المرحلة، فهي تعبر عن مسلك سياسي لحلّ النزاعات الدولية، جوهره عملية التفاوض، فهو عملية تهدف أطرافها من ورائها إلى التوصل لاتفاق يمكن أن يوجّه وينظم سلوكهم، بمعنى التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين، وهو يتم إذا ما انتهج الطرفان أو الأطراف المتفاوضة مبدأ أو منهج المصلحة المشتركة أو ما يعرف بمباراة "اكسب واكسب"، حيث يكون التركيز هنا على ما يحقق صالح الطرفين، وهنا لا بدّ أن تساعد الأطراف بعضها البعض على العمل معا وبصورة ابتكارية للوصول إلى اتفاقات محدّدة يستفيد منها الجميع.

ب-مرحلة الحملة الدعائية:

عند فشل المساعي الدبلوماسية، تقوم الدولة بحملة إعلامية دعائية، تهدف إلى إضفاء الشرعية والعقلانية على موقفها، وإبراز الطرف الآخر كطرف عدواني واعتبار مطالبه على أنه غير شرعية، وتكون الحملة الدعائية داخلية وخارجية، يتم التركيز فيها على عدوانية الخصم.

عموما تستعمل الدعاية لتحقيق هدفين أساسيين:

-تشويه والمساس بسمعة الطرف الآخر وجعل أهدافه وتصوراته كأنها غير أخلاقية وغير قانونية.
-كسب الرأي العام الداخلي والخارجي وكسب التأييد لسلوك مستقبلي.

وهناك عّدة اشتراطات يجب توافرها حتى تصبح الدعاية على اكبر قدر من الفعالية في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدول، وتتمثل في:

-عنصر البساطة:

أي أن تصاغ المادة الدعائية بأسلوب مبسط ومؤثر في نفس الوقت، لأن التعقيد في صياغة المادة الدعائية قد يكون من عوامل الملل وعدم الاهتمام وهو ما ينتج آثارا سلبية في معظم الأحوال.

-قدرة الدعاية على جذب الانتباه وإثارة الاهتمام:

لا يمكن أن تكون الدعاية فعالة إلا إذا توفرت لها عناصر الإثارة والتشويق بحيث تثير في الذي توجه إليه الحافز على الاستماع والمتابعة، أي أن الإثارة التي تشتمل عليها المادة الدعائية يعدّ من عوامل الارتباط والتجاوب النفسي بين من يوجه هذه الدعاية وبين من تصل إليه.

-قابلية الدعاية للتصديق:

إذا كانت الدعاية قائمة على التضليل والخداع والتغرير، وإذا ما أتيح للجمهور المخاطب أن يكتشف الطبيعة الكاذبة لهذه الدعاية، فإنه سيعرض عنها، بل وربما تكون الاستجابات النفسية التي تولدها مثل هذه الدعاية، عدائية إلى الحدّ الذي قد ينتهي بتدمير مركز الطرف الذي يستخدم مثل هذا الأسلوب الدعائي المشبوه.

-صلة الدعاية بالجمهور الذي توجه إليه:

هنا يجب أن تعتمد الدعاية على فكرة التمييز، أي أن يجري مسبقا تحديد طبيعة الجمهور الذي ستوجه إليه الدعاية، وتحليل احتياجاته النفسية والأمور التي تشغله، وتقرير أيها أكثر حفزا لاهتماماته، وفي ضوء هذا التحليل تجري دراسة المادة الدعائية واختيار أكثرها إتفاقا مع هذه السيكولوجية الجماعية وأكثرها استجابة لميولها واتجاهاتها.

-توافق الدعاية وعدم تناقضها:

إن التناقض الملحوظ يعدّ من بين نقاط الضعف التي تدعو إلى التشكيك في المضمون الفعلي للدعاية، فلا بدّ وأن يكون التكتيك الدعائي منسجما مع الخطوط الرئيسية البارزة في نمط دعائي معيّن.

-التكرار والترديد المستمر:

ولا يشترط أن يأخذ الترديد والتكرار المستمر طابعا نمطيا واحدا، وإنما قد تختلف الوسيلة، كأن تكون في شكل مقروء أو مسموع أو منظور، والمهم هو أن يؤدي التكرار في النهاية إلى ترك انطباعات عميقة في نفسية من يتلقى هذه الدعاية.

ج-مرحلة الإجراءات السلمية:

تبدأ كل دولة في القيام ببعض الإجراءات السلمية، كسحب الإعتراف بالحكومة، قطع العلاقات التعاونية أو الدبلوماسية وهي واحدة من الوسائل التي أقر ميثاق الأمم المتحدة في مادته 41 إمكانية استخدامها من طرف مجلس الأمن كوسيلة للضغط على الدول المهددة للأمن والسلم الدوليين، والهدف من ذلك هو التأثير على الطرف الآخر ودفعه إلى تغيير موقفه للوصول إلى اتفاق يفيد إدارة النزاع.

هذا ناهيك عن قطع العلاقات الاقتصادية، أي رفض شراع السلع التي تنتجها الدولة المعادية، أو تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية ضد الدولة الأخرى كالتركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية.

ويمكن لأحد الأطراف المتنازعة أن تمارس التأثير ضد الأطراف الأخرى كالتهديد بالعقاب، والذي يقسمه هولستي إلى قسمين:

-تهديدا إيجابيا:

وذلك حينما تهدد دولة أولى على سبيل المثال بزيادة التعريفات الجمركية أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو فرض حظر أو مقاطعة ضد التجارة مع الدولة الثانية.

-التهديد بالحرمان:

وذلك حينما تقوم الدولة الأولى بالتهديد بسحب المساعدة الخارجية أو إيقاف المكافأة أو أية فوائد تمنح للدولة الثانية.

د-مرحلة تدخل طرف ثالث:

يتدخل طرف ثالث إما لحلّ النزاع أو لمؤازرة طرف من بين الأطراف المتنازعة يعتقد أنه مظلوم، وبدخول طرف ثالث هدفه إقامة التوازن ومنع حدوث الحرب بشرط أن يكون التدخل تدخلاً سياسيا سلميا.

مثلا يحق لمجلس الأمن أن يدعو أطراف النزاع إلى استعمال الوسائل السلمية لحلّ نزاعاتهم كالمفاوضة والوساطة والمساعي الحميدة والتسوية القضائية...إلخ

ه-الحرب:

أي الوصول إلى استعمال القوة المسلحة في إطار حدود النزاع الدولي، وقد تم التطرق إلى تعريفات هذا المفهوم فيما سبق، وقد ذهب كلاوزفيتش إلى القول بأن الحرب هي نشاط اجتماعي تضطلع به الدولة كعنف منظم تشنّه لمصلحتها وضدّ دولة أخرى، وأنها نشاط تدفع ثمنه الشعوب بكم هائل من القتلى وأكداس من المال دون حساب.

وتكون الحرب دائما من أجل قضايا ذات حساسية كبرى سواءا اقتصادية أو سياسية، تهدف كل دولة إلى محاولة تغليب وجهة نظرها حولها وبالتالي تخرج منتصرة من هذه الحرب، ولا يتم استعمال القوة دون إبراز التبريرات والأسباب، لأنها تجعل اللجوء إلى الحرب أمرا غير مشروعا، بل لا يجوز حتّى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وهو ما أكّدت عليه الأمم المتحدة في ميثاقها، فنصّت أنه على واجب الدول بالإمتناع من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، وكان ذلك من خلال:

-الميثاق الأممي:

المادة 2 الفقرة 4: تؤكد على عدم جواز تدخل الدول في الشؤون الداخلية للغير، إذ تمنع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من اللجوء للتهديد واستعمال القوة في علاقاتها ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

المادة 2 الفقرة 7: وتنص على أنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من السلطان الداخلي لدولة ما" ،فهي تنص على عدم جواز تدخل الأمم المتحدة ذاتها في الشؤون التي تعد من صميم اختصاصات الدولة الداخلية.

-القرارات الصادرة عن الجمعية العامة:

تم التأكيد على عدم التدخل وعلى مبدأ السيادة في عدّة قرارات، وهي:

- القرار (XX)2131: في1965/12/21 "الإعلان حول عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها" وذلك بـ 109 صوت ضد امتناع واحد.
- القرار (XXV)2625: في 1970.10.24 " الإعلان المرتبط بمبادئ القانون الدولي الذي يمس علاقات الصداقة والتعاون بين الدول، حسب ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة"، وذلك بدون تصويت.
- القرار الذي صدر في 1981.12.29 "الإعلان عن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدولة" وذلك بـ 120 صوت مقابل 22 صوت وامتناع 6 دول.
- القرار: الذي صدر في 1989.12.09 بأكثر من 120 صوت "بعنوان الإعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول".

إلا أنه وردت إستثناءات على قاعدة عدم التدخل وبالتالي يمكن للحرب أن تكون شرعية، وهي:

-في حالة الدفاع الشرعي:

أكد على حق الدفاع الشرعي للفرد أو الجماعي عن النفس في المادة 51 من الميثاق الأممي، التي تسمح بتوظيف القوة المسلحة دفاعا عن عدوان مسلح ضد إقليم دولة، لذا أدان مجلس الأمن بالإجماع الهجوم الإسرائيلي وقنبلة مفاعل تموز النووي العراقي في 1981 بحجة ممارستها "حق الدفاع الشرعي" وبأنه "عمل وقائي" للدفاع المشروع عن النفس، وتوخيا للهجمات الممكنة ضدها، غير أن مجلس الأمن اعتبر ذلك خرقا صريحا للميثاق الأممي وضوابط السلوك الدولي، مما ينزع كل شرعية للتدخل بقوة في ممارسة حق الدفاع الشرعي والوقائي، أو حماية المصالح الحيوية، لكونها مجرد واجهات مقنعة لتبرير العدوان.

يكون الدفاع الشرعي كذلك جماعيا، من خلال المنظمات الجهوية كمنظمة حلف الشمال الأطلسي OTAN التي تأسست وفق المادة 51 من الميثاق الأممي، التي تمنحها حق الدفاع الشرعي على النفس، وليس وفق الفصل الثامن الذي يسمح بتشكيل منظمات إقليمية، لكن لا يمكنها اللجوء للقوة المسلحة ضد أية دولة اعتدت على أحد الأطراف في المنظمة دون الحصول مسبقا على الضوء الأخضر من قبل مجلس الأمن، وإلاّ عدا عملها، عملا عدوانيا وليس دفاعا مشروعا عن النفس.

-المحافظة على السلم والأمن الجماعي:

يوظف الميثاق الأممي صراحة عبارة تطبيق القمع المنصوص عليه في الفصل السابع، وفي تدابير الأمن الجماعي" ،التي تتخذ عند التهديد للسلم وللأمن الدوليين أو الإخلال به، أو وقوع عدوان .فالإطار القانوني الذي يسمح بتدخل الأمم المتحدة، هو ما ينص عليه الفصل السابع من ميثاقها.

ويعد مجلس الأمن الأداة التنفيذية للأمم المتحدة وهو المسؤول الأول عن حفظ السلام والأمن الدوليين، وكذا عن قمع أعمال العدوان وإنزال العقوبات بالأعضاء المخالفين. ويشترط لذلك حصول التهديد للسلم وللأمن الدوليين، أو حصول الإخلال به، ثم إصدار تقرير من مجلس الأمن يثبت هذه الواقعة. وخصص الميثاق الأممي فصلاً خاصاً وهو السادس لمعالجة موضوع التسوية السلمية للنزاعات من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الأمن أو المنظمات الإقليمية.

ولدى مجلس الأمن اختصاصين في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، إذ يسمح له بالتدخل بصفة غير مباشرة لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وفي هذه الحالة يعد تدخله إجراءا وقائيا، يهدف إلى كبح نزاع أو لمنع استمرار تفاقمه، كما يسمح له بالتدخل بصفة مباشرة لقمع الأعمال المهددة للسلم والأمن الدوليين، بعد استنفاذ الوسائل السلمية لتسوية النزاع، وفي هذه الحالة يعد تدخله عملاً علاجيا أو تأديبيا.

عموما تتضمن الحرب -شرعية كانت أو غير شرعية- تحقيق الأهداف التالية:

-وضع أهداف أطراف النزاع موضع التطبيق.
-تطمين حماسة الرأي العام في الداخل بشرعية الأهداف المعلنة والتأكيد على أن هذه الأهداف التي يقاتل من أجلها ذات قيمة كبرى.
-الحصول على موقف ملائم من الدول المحايدة كلما كان ذلك ممكنا والعمل على منع انتقال المحايدين إلى الجبهة الأخرى، إذا كان من الصعب الحفاظ على موقف الحياد على الأقل.
-إقناع العدو وسكانه بالإضافة إلى حكومته وجيشه بأن البديل في إقامة السلام هو أفضل بكثير من استمرار الحرب.

المحور الثالث:
تصنيف النزاعات الدولية

تصنف النزاعات حسب معايير متعدّدة أهمّها:

1-معيار وعي الأطراف:

حسب هذا المعيار تقسم النزاعات إلى **كامنة** و**ظاهرة**، فالنزاع الكامن لا يعني بالضرورة أن أطرافه لا تعي التعارض بينها، فقد يتوفر الوعي ولا تتوفر القدرة والنية لدى الطرف الضعيف على إحداث تغير لصالحه في بنية الصراع.

2-معيار عدد الأطراف:

حسب الأطراف المشتركة في النزاع، نجد نزاعات **ثنائية** وأخرى جماعية أو **متعددة**، والملاحظ أنه قلما نجد نزاع ثنائي صرف، إذ لا يمكن إهمال الأطراف غير المباشرة والمسؤولة عن الدعم والتأييد لأحد أو كلا الطرفين، وبالتالي يدور النزاع بين معسكرين، وقد يتكون هذين المعسكرين من طرف واحد، وقد يتكون أحد أو كلا المعسكرين من أطراف عدة، فنكون أمام نزاع جماعي أو متعدد الأطراف، وتظهر التحالفات بشكل واضح في هذا النوع من النزاعات.

3-معيار المستوى:

حسب مستوى النزاع يقسم إلى نزاعات **محلية** و**إقليمية** و**عالمية**، أو نزاعات **دولية** وأخرى **غير دولية**، حيث:

-النزاع الدولي هو النزاع الذي ينشب بين الدول، وقد أضيف إليها النزاعات التي تكون حركات التحرير طرفا فيها، وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949.

-النزاع غير الدولي هو النزاع القائم في دولة واحدة بين الحكومة المركزية ومجموعة أو مجموعات متمردة، ويخضع هذا النزاع إلى القانون الداخلي ولا تنطبق عليه أحكام القانون الدولي، ما لم يهدد الأمن والسلم الدوليين.

لكن الملاحظ أن العالم قد تغير بسرعة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شهد نزول نظم سياسية وصعود نظم أخرى، كما أن هذه التحولات قد ألغت ما هو داخلي عن ما هو خارجي، فيمكن أن يوجد نزاعا هو داخليا بتعريف القانون الدولي لكن له ارتباطات إقليميا إن لم تكن عالمية، مهما يكن الأمر، إذا كان النزاع على مستوى نظم فرعية، سمي نزاعا إقليميا، وإذا كان على مستوى النظام العالمي، سمي نزاعا عالميا.

4-معيار المضمون:

تنقسم النزاعات حسب هذا المعيار إلى نزاعات **قومية** و**اقتصادية** و**دينية** و**لغوية** و**إثنية** و**إيديولوجية** و**سياسية** و**قانونية** و**جغرافية**..... ، وقد تكون **مباشرة** أو **غير مباشرة** أي بالنيابة أو بالوكالة، وقد تتطابق كلها فيصبح النزاع شاملا، ويتحول إلى صراع.

5-معيار رشاد الأطراف:

هناك **معارك**، و**مباريات** و**مناظرات**، حيث يرى أناتول ربابورت Anatol Rapoport، أن نمط المعركة هو نمط من النزاع يتدهور فيه ضبط النفس والضبط المتبادل للفاعلين بسرعة، لأن أفعال كل منهم تعمل كنقطة بداية لأفعال مضادة متشابهة من الفاعل الآخر، إذ يصبح مستوى تسليح دولة أو إنفاقها على التسليح هو نقطة الأساس لدولة ثانية تصمم على أن تتخطاها بهامش ما لكي تشعر بالأمن، ولكن هذا المستوى الجديد الأعلى من التسلح للدولة الثانية، يصبح أساسا لحسابات الأمن للدولة الأولى، وهكذا في تتابع من التصعيد حتى يستنفذ أحد أو كلا الطرفين قدراتهم أو تنشب الحرب أو يحدث تغيير غير محتمل في سياسة أحد الطرفين.

أما في المباريات، تضبط الأطراف سلوكاتها على نحو رشيد، قياسا لقوانين اللعبة، بالرغم من أن الأطراف لا تتحكم في النتائج، ويكون لكل لاعب نظام هرمي من المنافع، وله مدى من الاختيارات للقيام بالفعل أو رد الفعل.

والمناظرة هي النزاع الذي يسعى فيه أحد الأطراف إلى تغيير دوافع وقيم الطرف الآخر، وبالتالي هو أقرب إلى إيجاد الحل المقبول والمقيد، فهي عملية تحديد مواقف الأعداء وإيجاد وسائل للإقناع.

6-معيار السمة العامة للنزاع:

تقسم النزاعات حسب هذا المعيار إلى نزاعات **كبيرة** ونزاعات **صغيرة** حيث:

-نزاع دولي كبير: هو عبارة عن نزاع مفتوح يضم أطراف رئيسية عديدة، يتسم بشدة مرتفعة، ولا يمكن احتواؤه إلا في إطار حل شامل

-نزاع دولي صغير: وهو غالبا ما يمثل النزاعات الحدودية التي يمكن التوصل إلى حلها بالطرق الدبلوماسية والسلمية، أو بوساطة إقليمية أو تدخل دولة كبرى عن طريق ممارسة أسلوب الضغط.

-نزاع داخلي كبير: مثل الثورات والحروب الأهلية الواسعة النطاق، قد يتحول إلى نزاع خارجي باجتذاب أطراف خارجية للنزاع، يتطلب جهدا كبيرا سياسي وعسكريا لاحتوائه.

-نزاع داخلي صغير: أعمال العنف المحدودة وغير المتكررة، ويتم احتواؤها بسهولة، وهي تقسم إلى نزاعات سلمية ونزاعات عنيفة، حيث يعتبر علماء النفس والاجتماع أن النزاع الداخلي هو كل تنافس بين الأفراد والمجموعات داخل المجتمع، فالنزاع الداخلي السلمي يتحقق عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومضبوطة، حيث يصبح النزاع سلميا، ومن هذه الآليات الدساتير والقوانين والتكوين الأسري والعشائري ونظم التحاكم والأحكام الدينية، تسمى هذه الضوابط مجتمعة: نطاقات السلام، فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمّر. لكنّ النزاع يتحول إلى نزاعا عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، تحاول السيطرة أو تدمير قدرات الطرف المخالف لها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، فالنزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة.

7-معيار التفاعل:

إن النزاع الدولي مفهوم أساسي في السياسة الدولية، يدل على صفة التعارض بين طرفين دوليين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم والاتجاه نحو تغييره، ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات، حيث يمكن القول أن هناك ثلاثة أنواع عامة من النزاعات:

-النزاع الدبلوماسي: وهو النزاع الذي يحصل ضمن القنوات الإجرائية، باعتبارها وسائل وآليات التفاعل الدبلوماسي والتي حددتها ونظمتها اتفاقيات وقوانين وأعراف دولية، وقد يتجسد هذا النوع من النزاع في الهيئات العالمية والإقليمية.

-النزاع غير المؤسسي: وهو الذي يحصل خارج القنوات المتعارف عليها والمعمول بها ولكنه لا يشكل نقيضا لهذه القنوات ولا يتسم هذا النوع من النزاعات بالعنف، كاللجوء إلى قطع العلاقات الدبلوماسي، فرض العقوبات....

-النزاع المسلح: هو الذي يلغي القنوات الرسمية القائمة، ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتم بالعنف، ويندرج مفهوم الحرب في هذا السياق، ولو أن الكثير من الباحثين يفضلون استعمال مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشمولية المفهوم الأول. بالتالي يتحقق هذا النوع من النزاعات عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتحاول السيطرة أو تدمير قوات المخالف فها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، حيث تحكمها أربع عناصر هي:

-المسائل الجوهرية وتكون في احتدام الجدل بشأن التنافس على الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم وتحديد صلاحيات الأقاليم والأيدويلوجيات.
-الأطراف أو مجموعات النزاع سواء كانت عرقية أم دينية أم سياسية، داخلية أم خارجية.
-أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه مثل الأسلحة التقليدية أم المتطورة، انتهاك حقوق الإنسان أو تطهير عرقي...
-الفضاء الجغرافي الذي يدور فيه النزاع داخل إقليم الدولة أو خارجها.

المحور الرابع:

النظريات الجزئية في تفسير النزاعات الدولية

1-النظريات النفسية:

تحتلّ النظريات النفسية مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية، بل يذهب دعاة هذه النظريات بعيدا أحيانا في تصويرهم لأهمية العامل النفسي، حتى يكاد يخيل للباحث أن عقدة النزاع الدولي وجذوره ومسبباته تكاد تنبع كلها من حقائق نفسية بحتة.

عموما هناك بعض الاتجاهات الهامة في علم النفس حول تفسير النزعة العدوانية عند الإنسان، وهي:

- **نظرية سيغموند فرويد Sigmund Freud:**

فسّر فرويد النزاع بالسلوك العدواني الناتج على طاقة عدوانية كامنة وغير واعية في داخل الإنسان، وفي ظروف السلم نجد العديد من الضوابط الاجتماعية التي تعمل على كبت هذه الطاقة العدوانية وتحول دون انفجارها، اما في أوقات الحروب فإن كل الظروف تكون مهيّأة أمام إفراغ الطاقات العدوانية في أكثر صورها عنفا وتطرفا، أي أنّ السلوك العدواني هو ناتج عن الأزمة النفسية التي تتولد عن مشاعر الإحباط وخيبة الأمل.

فالنزاع الدولي حسب فرويد يعتبر الفرصة المثلى لإرضاء دوافع الإنسان والنزاعات الكامنة في الطبيعة البشرية ذاتها، وعلى هذا الأساس فإن ظاهرة النزاع الدولي هي أمر ضروري لبقاء الجماعات والشعوب.

- **نظرية كانتريل Hadley Cantril**

مؤدّى هذه النظرية أن ردود فعل الشعوب للأحداث تكون دائما بطريقة آلية، فردّ فعل شعب معيّن اتجاه موقف معين يقوم على أساس عدّة افتراضات تكوّنت من خلال تجاربه السابقة، وهي تمنح أهمية كبيرة في صنع السياسة الخارجية للدولة للحالة العقلية لشعبه.

إذن يركّز هادلي كانتريل على ما يعرف بـ "النفسية التعاملية" في مجال علم النفس السياسي، فظاهرة النزاع الدولي هي ناتجة عن التصور القومي القائم على مجموعة من المعتقدات تؤدي إلى الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى، وأن هذا التصور القومي المسبب للنزاع الدولي بدوره ناتج عن خلاصة النظرة التاريخية لشعب دولة ما بخصوص دولة أخرى.

- **نظرية فيستنجر Leon Festinger:**

ترى هذه النظرية أن النزاع مرده إلى ميل الإنسان نحو محاولة الإقلال من الإختلاف والتنافر الذي يعتري معلوماته فيما يتعلق بقيمة بيئته وسلوكه، وقد تعرضت هذه النظرية لتفسير ظاهرة الثورة الداخلية في المجتمع السياسي، فالناس يعتقدون أن هناك هوة بين المثل والضوابط الاجتماعية والواقع السياسي للنظام القائم، وبالتالي يعانون من التوتر ويحاولون البحث عن وسائل لإنقاص هذا التنافر، وهذا التحليل يصدق على المستوى الداخلي والدولي معا.

2-نظرية الإحتياجات Human Needs:

الإحتياجات الإنسانية هي الأساسيات المتعددة لمعيشة الأفراد ويتطلبها بقاء الإنسان للعيش، من مأكل وملبس وأمن وهوية وتحقيق الذات، وهذه الإحتياجات قد تختلف من مجتمع لآخر، وهذه الاحتياجات تشمل الأشياء المادية وغير المادية، ويرى جون بورتون John Burton أن هذه الاحتياجات عالمية ويجب أن تلبّى بداية من الاحتياجات الأمنية والإعتراف والتوزيع العادل للموارد، ويجب أن تتاح الفرصة لكل فرد حتى يحققها، لأن الطبيعة البشرية تفرض ذلك.

ويضع أبراهام ماسلو Abraham Maslow ترتيبا هرميا للحاجيات الإنسانية، تبدأ من الغذاء والماء والمأوى ثمّ تأتي الحاجة إلى الأمن والأمان ثم الإنتماء والحبّ والثقة بالنفس ثم الإعتراف الشخصي، ويؤكّد على أنّ هذه الحاجات لا يمكن أن نستغني عن أي منها بل إنها كلها مهمة.

إن للأفراد والجماعات بعض المطالب (الحاجات) إن لم يستطيعوا أن يحققوها أو يحصلوا على هذه الحاجات على المستوى الجماعي أو الفردي أو حتى المجتمعي، فإن ذلك سوف يؤدّي بهم إلى سلك طريق العنف والتمرّد، ومنه تحدث النزاعات.

وقدم جون بورتون مفهوما للإحتياجات الإنسانية الأساسية، حاول من خلالها التوصل إلى تحليل النزاعات وطرق حلّها، ويرى أنّ أبرز الاحتياجات لفهم النزاعات المدمّرة هي الهوية والاعتراف والأمن، ويميل إلى أن النظم القائمة تسعى لتلبية مطلب الحاجة إلى الهوية بوصفها المصدر الرئيسي للنزاعات القومية والإثنية، ويؤكد بأن هذا المطلب يوفر أساسا موضوعيا يتجاوز المحلية السياسية والثقافية لفهم مصادر النزاعات وتصميم عمليات حل النزاعات داخل الدولة الواحدة.

وتنشأ النزاعات العنيفة وغير العنيفة عندما لا تلبّى حاجات الأفراد (غير المادية)، حيث تحدث حالة الإحباط وعدم الإرتياح، وأهم هذه الحاجات هي الهوية والأمن والمشاركة، وهي بخلاف المصالح المادية غير قابلة للتفاوض والتنازل عنها مهما كلف الأمر.

ومقترح جون بورتون حول حل النزاعات، يتمثل في ورشات العمل لحلّ المشاكل أو العمليات التحليلية لحلّ المشاكل، أي عقد لقاءات تأخذ شكل موائد مستديرة يقوم خلالها فاعلون من الدبلوماسية غير الرسمية، سواء أشخاص نافذين في المجتمع المدني أو باحثين في مؤسسات أكاديمية أو حتّى شخصيات دينية بمساعدة أطراف النزاع على إيجاد حلول توفيقية لنزاعاتهم، ووضع صيغة ربح-ربح Win-Win كلعبة إيجابية لإرضاء أطراف النزاع بدل العلاقة الصفرية التي تؤدي إلى تصعيد النزاع.

3-نظرية صناعة القرار:

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ومن ثمّ تقديم تفسير علمي لظاهرة النزاعات الدولية، حيث تقتضي دراسة النزاع الدولي التركيز بصفة أساسية على صنع القرار في السياسة الخارجية، والتي تقوم على أساس حساب دقيق لأبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار، أي حسابات الربح والخسارة، بالتالي النزاع الدولي حسب هذه النظرية هو عبارة عن حركة قرارية.

وترفض نظرية صناعة القرار فكرة أن الدولة كيان واحد وإرادة منفردة، حيث ترى بأن قرار الدولة هو قرار الرسميين فيها لأن صناع القرار هم مجموعة أفراد يملكون سلطة الفعل في مختلف الشؤون وأنّ أفعال الدولة هي أفعال وحركة أولئك الذين يتحركون باسمها.

إذن تصبح الفواعل الدولية هي الأفراد صناع القرار في دولهم، وتصبح ظاهرة النزاع الدولي وليدة إرادة الشخصيات الصانعة والمؤثرة في السياسة الخارجية للدول، بالتالي تدرس هذه النظرية النزاعات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة، وإنّما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين، فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثمّ فإنّ الدولة تعني صناع قراراتها، فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين، والنظرية لهذا، تركز على اللاّعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء الموقف كما تمّ تحديده بواسطة صناع القرار، الذي يعدّ مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين.

والنزاع الدولي وفق للنسق الفكري لصاحبه ريتشارد سنايدر تحدّده متغيرات ثلاثة رئيسية:

- **المتغير الأوّل:**

يتمثل في كون أن مدركات صانع القرار وفقا للمعلومات والأخبار التي تصله من خلال النظام القراري.

- **المتغير الثاني:**

مرتبط بالدوافع باعتبارها اتجاهات وأطر مرجعية يجب توصيلها من خلال النظام القراري حتى يمكن تحقيق حدّ أدنى من الاتفاق على الأهداف، تحقيق الإندماج للمدركات ومن ثمّ التوصل إلى وجود تعريف متفق عليه بين صناع القرار للموقف الدولي.

- **المتغير الثالث:**

يرتبط بتأثير الدوافع في صناعة القرار وفقا لمجال اختصاص صانع القرار ومدى قوته وعلاقاته وتدريبه ومهاراته، وتزداد أهمية هذا المتغير وفقا لطبيعة شبكة الاتصالات في النظام القراري وشكل القيادة والقواعد التي تحدد شكل وهيكل الاختصاص في صنع قرار السياسة الخارجية.

إذن بحسب نظرية صناعة القرار، فإنّ النزاع الدولي هو نتيجة حركة مجموعة أفراد يطلق عليها "حركة الدول المتنازعة"، بينما هي حركة صناع القرار في الدول نتيجة لإدراك الموقف أو الوضع أو المشكلة، ويتحدّد مسار الحركة وفقا لتعريف صناع القرار للموقف في علاقته بالمشكلة التي تواجهه وأهدافه.

بالتالي لفهم النزاع الدولي يكفي تحديد الأشخاص المسؤولين عن صنع واتخاذ القرار، ومن ثمّ الدراسة الموضوعية للخلفيات التاريخية لهؤلاء الأشخاص وكل ما يرتبط بها، وفي الأخير وباعتبار القرار هو خاتمة للموقف السياسي ونتيجة لصراع الفكر والمصالح، لا يخرج من النماذج الثلاث التالية:

- قرار التأجيل: بمعنى أن القرار يعني إرجاء مواجهة النزاع أو التهرب من حسم الموقف.
- القرار القاطع: يعني تصفية نهائية للنزاع ولو في الأمد القصير.
- القرار التوفيقي: هو قرار غير حاسم لأنه لا يواجه الموقف مباشرة ولا يتعرض للنزاع بصورة حاسمة، ولكنه يتضمن نوعا ما من التصفية لحالة التوتر المرتبطة بموضوع القرار.

4-النظريات الاقتصادية:

من بينها نجد:

- **النظرية الماركسية:**

الفرضية التي يقوم عليها هذا التفسير ترجع في أساسها إلى التفسير المادي للتاريخ، والتي ترجع عوامل التغيير بما فيها ظاهرة النزاع الدولي إلى دوافع اقتصادية، وترى بأن هذا التفسير مثلما هو صالح في نطاق النظام السياسي وأطروحة الصراع الطبقي بين طبقتي البرجوازية والبروليتاريا الممهد السبيل لدكتاتورية البروليتاريا، فهو يصلح أيضا بين الدول وذلك لدوافعها الرأسمالية وتحت الضغط الشديد للمنافسة الممهدة للنزاعات المسلحة.

إذن ترى الماركسية في البنية الاجتماعية الاقتصادية المحرك الأساسي لسلوك الدولة، وتكون السياسة الخارجية بهذا الشكل انعكاسا لمصالح وصراعات الطبقات داخل الدولة، أي أن النزاعات الدولية لا تجد مصدرها إلا في الصراعات الطبقية داخل الدول المعنية، وعلى المستوى الدولي، فالماركسيون يعتبرون أن الرأسمالية هي التي تسببت في النزاع الدولي، وأنه لا يمكن التخلص من هذه الظاهرة إلا بتخلص البروليتارية الموحدة من النظام الرأسمالي.

بالتالي، فالماركسية لا تعتبر ظاهرة النزاع الدولي زاهرة مستقلة، ولمنها تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع الدولي.

- **النظرية الليبرالية:**

يعتبر هوبسون John Atkinson Hobson أن ظاهرة النزاع الدولي يمكن إرجاعها إلى الامبريالية، التي تعرف بشكل عام كالتوسع بهدف الهيمنة والسيطرة على مجتمعات ودول مما يخلق النزاع مع دول أخرى أو مع الدول والمجتمعات التي تجري محاولة الهيمنة عليها.

إن سوء توزيع الثروة وزيادة الادخار الأوتوماتيكي للطبقة الثرية والذي يتجّه لبناء مشروعات صناعية، تزيد القوة الإنتاجية في الدول الرأسمالية وتزيد كميات المنتجات من دون زيادة الطلب بمقدار هذه الزيادة في الإنتاج، فتظهر الاختلالات والأزمات التي يعاني منها النظام الرأسمالي، وللحصول على التوازن، يتجه الاستثمار نحو الخارج، والنتيجة التي تسفر عن ذلك هو الظاهرة الاستعمارية. وهذه النظرية تلتقي في خطوطها الرئيسية مع النظرية اللينينية في تفسير ظاهرة النزاع.

إن الليبرالية ترفض الفكرة الطوباوية التي تقول أن هناك انسجام في المصالح بين الأفراد والجماعات في المجتمع وينطلق الليبراليون في تحليلهم للنزاعات الدولية من ثلاث مستويات: الفرد، البيئة الداخلية وطبيعة النسق الدولي، وتعتبر نظرة الليبرالية نظرة تفاؤلية، فهي تنطلق من تصور لوك John Locke بأنّ الإنسان خيّر بطبعه، ويرى الليبراليون أن الفرد هو الفاعل الأساسي وأنّ اهتمامات الإنسان والدولة قالب لمجموعة مختلفة من الشروط الداخلية والدولية.

أما نظرية التطور الاقتصادي، فتعتقد أنّ درجة التطور الاقتصادي للدولة هي العامل المقرر لحركة وسلوك هذه الدولة في المجال الدولي، وفي هذا الصدد يعتقد أورغانسكي A.Organski أن

ظاهرة النزاع الدولي تنشأ نتيجة اختلاف مراحل النمو الاقتصادي، وبالتالي القوة بين أعضاء النظام الدولي، وأن التطور التاريخي للدول، يبيّن أنّ التفاوت في القوة في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية كان متناقضا، وبقيام الثورة الصناعية استطاعت الدول التي شهدت هذه الثورة اكتساب قوة متزايدة في أدوات النزاع وبالتالي انقسام العالم إلى قوى كبرى عالمية، وبقيت دولا لم تشهد اقتصادياتها ثورة صناعية عند مستويات متدنية، وبين هاذين المستويين ينشأ النزاع الدولي.

- **نظرية الحرمان النسبي:**

معناه أنّ الحرمان النسبي في بعض الموارد الاقتصادية الذي تعاني منه بعض الدول والشعوب، قد يكون من بين العوامل الهامة الدافعة بها في اتجاه التمرّد على النظام السياسي الدولي الذي يكفلها لأعضائه الآخرين، إذن الحرمان وما يصحبه من مشاعر الإحباط لمن أهمّ العوامل التي تولد الميل إلى العدوان والعنف.

5-النظرية الديمغرافية:

تذهب هذه النظرية إلى أن الضغط السكاني يشكل الدافع لشن حرب عدوانية ضد دولا أخرى للحصول على مجال حيوي كاف، وهذا ما يطلق عليه بديناميكيات العملية الديمغرافية، حيث تعتبر الدولة كائن عضوي، من حيث عمليات النمو والتفاعل والتوسع.

ويعني التركيب السكاني في الواقع الخصائص الطبيعية المتعلقة بالعمر والنوع والسلالة والخصائص الاجتماعية مثل التركيب المهني والحالة العملية والتركيب اللغوي والديني، وقد أظهرت النظرية الديمغرافية أنّ هناك ارتباط بين التركيب السكاني وظاهرة النزاعات الدولية.

وهناك علاقة بين التركيب العمري وظاهرة النزاع الدولي، فالنمو السريع للشباب يمكن أن يضعف بعض التجمعات السياسية خالقا نوعا من عدم الاستقرار، كما أن الطبقات الشابة الواسعة عادة ما يتمّ جذبها نحو اتجاهات معينة، ومصارعة أنظمة الحكم المستبدة، بالإضافة إلى أن معظم الشباب ليسوا مسؤولين نحو أسرهم، أو أي نوع من الأعمال، ولهذا يمكن تجنيدهم بسرعة في أي نزاع.

كما يعتبر الدين عنصر مهم في تركيب السكان، وذلك من حيث توزيع الأديان داخل الإقليم، وحجم التعدد في المذاهب والمعتقدات، وللدين دور كبير في قوة الدول ويعد عنصرا تكوينيا هاما في

الأمة، كما تزداد خطورة الانقسام الديني في حالات السعي لتسييس الدين، إذ يعقب دلك إندلاع النزاعات بين الجماعات المختلفة دينيا داخل المجتمع، بل وبين أنصار الدين الواحد، فيما عرف بالصراع بين المطالبين بالدولة الدينية في مقابل المتمسكين بالدولة العلمانية.

والتركيب اللغوي يمكن أن يشكّل أحد مصادر النزاع، خاصة من طرف الأقليات اللغوية، بحيث تسعى إلى الظهور ومحاولة ربط تراثها، وفكرها بلغتها، فإذا لقيت معارضة من قبل جماعة معينة، أو السلطة الحاكمة، فإن هذه الجماعة لن تقف مكتوفة الأيدي، بل تحاول بكل الوسائل فرض وجوده من خلال هذا المكون الأساسي لشخصيتها، ومنه لا يمكنها لتنازل عنها بسهولة، وبالتالي قد يكون سبب أو محور النزاع هو طلب الانفصال، وتكوين كيان سياسي جديد، وهو ما ترفضه الدولة الأم لأنه يدخل في صميم الوحدة الوطنية، ومنه تلجأ هذه الجماعات لاستعمال العنف، وقد تلقى الدعم من أطراف خارجية تتكلم نفس اللغة، خاصة التي يكون لها قرب جغرافي.

كما يعدّ العامل العرقي من أبرز المكونات التي تؤدي إلى الانقسام الداخلي، وخاصة في الدول التي تتعدد فيها العرقيات، ولكن يجب الإشارة إلى أن بعض الدراسات ترى أن نشوب النزاعات داخل الدولة أو بين الدول على المستوى الإقليمي، لا يكون بسبب العرقية في حد ذاتها، بل هو ناتج عن التلاعب السياسي، والاستقطاب الاجتماعي، والقهر والحرمان الذي تعاني منه هذه العرقيات، وغياب سيادة القانون، واستخدام النخبة السياسية الإيديولوجية السياسية كوسيلة للوصول إلى السلطة.

وبالرغم من كون هذه الحركات داخلية إلاّ أنّه كثيرا ما تنتج عنها آثارا دولية هامة، حيث تصبح الدولتين أو مجموعة من الدول في نزاع، بالتالي انتقال النزاع من الدولة إلى المجال الإقليمي، لأنه عندما تدخل عرقية معينة في مواجهة ضد عرقية أخرى في دولة ثانية، فإن نفس العرقية في الدولة الثانية تقدم لها الدعم ماديا وسياسيا.

المحور الخامس:

النظريات الكلية في تفسير النزاعات الدولية

1-الواقعية:

هي أوّل محاولة تنظيرية في العلاقات الدولية، حيث برزت هذه الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كرد فعل على المثالية الويلسونية وعلى النزعة الأخلاقية الإنعزالية للجمهوريين.

ويعتقد هانز مورغانتو Hans Morgenthau رائد الواقعية التقليدية أن الواقعية السياسية مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها السنن الموضوعية التي تنبع من الطبيعة البشرية، وأن السياسة الدولية كأية سياسة أخرى هي صراع من أجل السلطة، وطالما كان هذا التطلع إلى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأية سياسة أخرى، فإن عبارات السلطة هي التي تفصح حتما عن السياسة الدولية.

وتتميز العلاقات الدولية عند الواقعيين بالصراع من أجل الحصول على القوة، والذي يأخذ شكلين أساسيين:

-المعارضة المباشرة:

يحدث هذا النوع من النزاع في حالة اتباع دولة (أ) كدولة عظمى سياسة مباشرة إلى جانب الدولة (ب) كدولة عظمى، ومطالبتها على الإبقاء على الوضع الراهن، ويعطي مورغانتو مثالا على ذلك، معارضة فرنسا وحلفاؤها لروسيا عام 1812، وكذلك معارضة اليابان للصين عام 1921، ومعارضة دول الحلفاء لدول المحور في الحرب العالمية الثانية.

-نموذج التنافس:

في هذا الشكل من النزاع، يقدم مورغانتو ثلاث حالات من للتنافس بين الدولتين (أ) و(ب) كدول عظمى للسيطرة على الدولة (ج) كدولة صغرى، الحالة الأولى هي أنه إذا كانت نتيجة التنافس على الدولة (ج) لصالح الدولة (أ) والتي تريد السيطرة عليها فإن استقلال الدولة (ج) يتعرض للخطر. الحالة الثانية تتحقق إذا كانت نتيجة التنافس لصالح الدولة (ب) والتي تتبع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن، فإن سيادة واستقلال الدولة (ج) المتنافس عليها تستطيع المحافظة عليهما. والحالة الثالثة هي إذا انتهجت الدولة (أ) سياسة عدم السيطرة وعدم التوسع بصفة كلية اتجاه الدولة (ج) وحولت السياسة التوسعية نحو هدف آخر هو الدولة (د)، فإنه كذلك يصبح استقلال وأمن الدولة (ج) في استقرار.

ويعتبر الواقعيون أن الدولة هي الوحدة المركزية في التحليل، وينظرون إلى السياسة الدولية على أنها ذات طبيعة تنافسية، وأن الدول تتعامل من منطلق الأنانية الذاتية.

ولا يؤمن الواقعيون بفضائل الطبيعة البشرية ولا بالعمل السايسي الذي يتم بوحي منها، فقد حدّدوا مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها السياسة الدولية، هي:

-الكائن الإنساني شرير في جوهره، وهو يميل إلأى ارتكاب الذنوب.
-الرغبة في القوة والسيطرة جزء من غريزة الإنسان.
-هذه الرغبة تتجلى في النزاعات والحروب والصراع من أجل السلطة.

والدولة –على هذا الأساس- تسعى بصورة مستمرة لحماية وتنمية المصالح القومية، وهذا المسعى هو بمثابة الدافع المحرك لسياسة الدول الخارجية، وعامل أساسي في السياسة الدولية، والسبيل إلى ذلك هو مضاعفة موارد الدولة من القوة، وعلى هذا الأساس يكون النزاع على القوة هو الركيزة الأساسية التي تستند عليها المصلحة القومية، وإن هذه الأخيرة هي القيمة القومية التي تحددها السياسة الخارجية لكل دولة.

وترى الواقعية أن الدول في الغالب تتضارب مصالحها إلى الدرجة التي يقودها إلى النزاع والحرب، كما أن الامكانيات المتوفرة في الدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة النزاع الدولي، وقدرة الدولة في التأثير على سلوك الآخرين، بحيث تعتمد الدولة على قوتها في تحقيق أهدافها وغاياتها، التي غالبا ما تتحقق من خلال التعاون، ولكن احتمال قيام النزاع يبقى قائما.

وامتدادا للواقعية التقليدية ظهرت الواقعية الجديدة أو البنيوية أو النسقية كما يطلق عليها، من أهم روادها كينيث والتز وروبرت جيلبين وغيرهما، حيث ترى الواقعية الجديدة أنه بالتركيز على الأسباب الرئيسية للنزاع، نجد أنها تكمن في الطبيعة البشرية وناتجة عن الأنانية في التعامل، ومنه فتفادي النزاعات يكون بالإهتمام بالفرد وتحقيق وجوده الاجتماعي-الفيزيائي.

وترتكز الواقعية البنيوية في تفسيرها للحياة الدولية على النزاع والتنافس في النظام الدولي لغرض تحقيق الهيمنة، لذا لجأت لبناء نماذج نظرية وأدوات تحليلية لتفسير ظاهرة الهيمنة الدولية سواء من حيث نشوئها أو زوالها، وفي هذا الإطار يعتبر مفهوم "توزيع القوة" المتغير الذي يبدو أكثر أهمية في محاولة تفسير، التنبؤ أو مراقبة الظواهر الدولية بما فيها ظاهرة النزاع الدولي، وهو واحد من بين ثلاث متغيرات أساسية هي:

-طبيعة النظام الذي يتخذ شكل الفوضى.
-الاختلاف الوظيفي وهو متغير زائل لفقدانه سبب وجوده.
-المتغير المحدد وهو توزيع القوة، وهو ميكانيزم هام في المحافظة على الوضع القائم من خلال بناء توازن قوى معين.

وقد تناولت الواقعية الجديدة ظاهرة النزاع من خلال نموذج النزاعات العرقية، من طرف باري بوزان، فقد اعتبر أن انهيار الدول متعددة الإثنيات يجعل الجماعات المختلفة على أهبة الاستعداد، لأنها تعيش في حالة فوضى، وهذا يؤدي بدوره إلى محاولة كل جماعة استخدام القوة من اجل تحسين وضعها النسبي، ويزداد النزاع خطورة عندما تتضمن أراضي دول مجاورة جيوب تقطنها عرقيات تنتمي إلى الجماعات المتنازعة، لأن كل طرف يحاول إبادة الطرف الآخر.

2-نظرية توازن القوى:

تفترض هذه النظرية أن النزاع الدولي هو ظاهرة اختلال في ميزان بين الدول، وتستمد هذه النظرية أطرها النظرية من التكافؤ الموجود في العلوم الطبيعية والاجتماعية حيث يعتبر التكافؤ شرط مسبق لتحقيق التوازن، كما تفترض هذه النظرية أن السّمة السائدة في حركة التفاعل الدولي تتمثل في النزاع، وظاهرة النزاع الدولي هي الحالة التي يظهر فيها اختلال في ميزان القوى، كما أن النزاع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية فحسب، وإنما ينطلق في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها على حساب غيرها من الدول.

والتوازن يعني الاستقرار ضمن إطار نظام يضم عددا من القوى المستقلة، وعندما يتعرض هذا التكافؤ للاضطراب إما بفعل قوى خارجية، أو نتيجة تبدل في العناصر التي تؤلف النظام، فإن هذا النظام يبدي ميلا نحو إعادة التكافؤ الأصلي أو إقامة تكافؤ جديد.

ويوجد عاملان يتحكمان في عملية توازن القوى على الصعيد الدولي، هما:

-التنوع والتعدد في العناصر التي يتكون منها المجتمع الدولي وهي الدول.
-العداء بين العناصر المؤلفة للنظام الدولي.

وللحفاظ على التوازن بين الدول في النظام الدولي، يقتضي التقليل من قوة الدولة ذات الوزن الثقيل أو زيادة القوة للدولة ذات الوزن الخفيف، وذلك يتم عبر وسائل متعددة، وتستوجب الدراسة العلمية لنظام توازن القوى تحديد ثلاث متغيرات: الوحدات المتفاعلة في النظام، طبيعة العلاقات المتفاعلة والمتداخلة فيه، أغراض الوحدات المتفاعلة (صناع القرار).

3-نظرية النظام الدولي:

تفترض أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية، يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والنزاعات الدولية، وأن القضاء على هذه النزاعات بصورة إيجابية وفعالة إنما يتطلب تعديل هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة، تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الإمكانيات اللاّزمة لفرض السلام وتدعيم فرص استقراره.

بالتالي تنبع النزاعات –وفق هذا التحليل- من استمرار اعتناق مبدأ السيادة القومية والتسليم المطلق بمشروعيته وعدم التحول عن اعتباره حجر الزاوية في علاقات المجتمع الدولي، ولن تنتهي النزاعات طالما بقي النظام الدولي القائم على تعدد الدول، ولن يتحقق السلام إلاّ بمصادرة هذا التعدد وإعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى في مضمونها ومراميها من القوميات الضيقة الراهنة.

ومن جهة أخرى، ترى هذه النظرية أن النظام الدولي يتكون من مجموعة الدول المختلفة أو المتحالفة والتي تشكل أنظمة فرعية لهذا النظام، وفي نفس الوقت يعتبر النزاع الدولي هو أحد النتائج

المترتبة عن العملية التفاعلية لوحدات النظام، وبدوره التفاعل يتحدد على أساس سلوك القوى الفاعلة فيه، وظروفها التاريخية وخبراتها التاريخية.

ويعتبر ريتشارد روز كرانس Richard Crans أحد فقهاء النظرية العامة للنظم في السياسة الدولية، الذي استند إلى المادة التاريخية في محاولة بناء نظرية لتحليل ودراسة النظام الدولي، وذلك من خلال الدراسة التي أجراها على تسعة نظم تاريخية من النظم الدولية التي شهدتها أوروبا الغربية خلال الفترة من 1740 إلى 1960، حيث فرق بين النظم الدولية المستقرة التي تتناقص فيها ظاهرة النزاع الدولي إلى الحد الأدنى، والنظم الدولية غير المستقرة والتي تتصاعد فيها الظاهرة النزاعية إلى درجات عليا، ومعيار التفرقة بين النموذجين هو ثلاث عناصر:

-المدخلات الإضطرابية: تشمل بعض العوامل مثل الإيديولوجيات، الخطر الداخلي، التفاوت في الموارد بين الدول، المصالح المتعارضة...

-منظم الحركة: هو سير النظام كرد فعل المدخلات الاضطرابية للحفظ على هيكلته كعصبة الأمم أو الأمم المتحدة...

-القيود البيئية: هي الضغوطات التي يفرضها الوسط الدولي بشأن سلوكات القوى الفاعلة في النظام.

أمّا معيار الحكم على التوازن في النظام هو الإجابة على التساؤل التالي: من الأقوى منظم الحركة أم المدخلات الإضطرابية؟

ومن خلال هذه العناصر قام روز كرانس باختبار وتطوير أربعة عوامل رئيسية في تحديد الظاهرة النزاعية وهي:

-اتجاهات النخبة المحلية.
-درجة سيطرة هذه النخبة.
-الموارد المتاحة.
-طاقة النظام الدولي في احتواء الاضطرابات التي تعتريه.

وفي النهاية خلص إلى أن هناك علاقة عضوية بين استقرار النظام الدولي وظاهرة النزاع الدولي ومدى أمن ورضا وسيطرة النخبة المحلية.

4-نظرية سباق نحو التسلح:

إنّ التفوق في التسلح ينتج بطبيعته الميل إلى استعراض القوة حتى في النزاعات الدولية التي تقتضي ظروفها التركيز على وسائل التسوية السياسية، والتلويح بالقوة في أي صورة من صور التهديد يؤدي إلى تأزيم النزاعات وشحنها بطاقة أكبر من التوتر والعنف سواء حدث ذلك إراديا أو تم بصورة عفوية.

وتؤدي الثورة التكنولوجية في ميدان إنتاج الأسلحة وما يترتب عليها من إرتفاع معدل التغيير في نظم التسلح، إلى خلق ثغرات في نظم الأمن المعمول بها، مما قد يخلق الحافز لدى بعض الأطراف إلى المبادأة في تصعيد حدّة النزاعات الدولية.

كما أن التسلح الذي يقوم بطبيعته على السرية، يولّد مناخا من الشك والخوف المتبادل، ويولد كذلك نوعا من الشعور بعدم التيقن في ظل التغير المستمر في علاقات القوى بين مختلف الأطراف.

ومن جهة أخرى، فالتسلح المستمر يهيئ المجال أمام مجموعات المصالح المختلفة والمرتبطة بصناعات التسليح لكي تواصل ضغوطها على أجهزة صنع القرار حتى تظل بعض النزاعات الدولية ساخنة، لأن ذلك يضمن لها استمرار حصولها على أقصى استفادة مادية ممكنة.

5-النظريات الجيوبوليتيكية:

تحاول تفسير النزاعات الدولية من زاوية علاقة النزاع بظروف المكان الطبيعي والضغوط التي يولدها على سلوك الدول الخارجي، أي أنه بالرغم من تعدد النظريات الجيوبوليتيكية إلا أنها تلتقي في نقطة مركزية ألا وهي الضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية النزاع من أجل البقاء والنمو، ومن علماء الجيوبوليتيكس نجد: راتزل Friedrich Ratzel وألفرد ماهان Alfred Thayer Mahan وديسيفرسكي Alexander P.de Seversky وسبايكمان Nicholas J. Spykman وماكندر Halford John Mackinder... وغيرهم.

إن المقومات الطبيعية تؤثر على صانع القرار ويمكن أن تشكل أحد مصادر النزاع الدولي، وهي متعددة أهمها:

- الملامح المكانية: الموقع، حجم الدولة، شكل الدولة.
-المظهر الخارجي الطبيعي: التضاريس، المناخ.
-الموارد الطبيعية: الموارد المائية، التربة، الموارد المعدنية، النبات الطبيعي، الثروة الحيوانية.

وقامت نظرية راتزل على افتراض أن الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والأرض، وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمقدار الحيز المكاني الذي تتحرك فيه، وعلى هذا الأساس نظر إلى الحدود على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدول الأكثر حيوية، وأن هذه الحدود كثيرا ما شكلت مصدرا للنزاعات الدولية.

أما البريطاني هلفورد ماكندر فقد قسم العالم إلى ثلاث مناطق ترتكز فيها القوة السياسية المؤثرة في حركة التاريخ، هي المنطقة القارية والمنطقة البحرية والمنطقة المتوسطية بينهما، ولخص ماكندر نظريته في الثلاثيات بما يلي:

-من يتحكم في شرق أوروبا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.
-من يتحكم في منطقة القلب يتحكم في الجزيرة العالمية.
-من يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم.

ما يمكن قوله عن النظريات الجيوبوليتيكية، أنها قد استندت على أسس قديمة نسبيا، حيث فقدت كثيرا من سلامة الملاحظة وصدق التنبؤ بسبب دخول عوامل جديدة إلى ميدان الإستراتيجية الحديثة، وبخاصة في مجال غزو الفضاء ومجال الأسلحة النووية، مع ذلك لا تزال في بعض خطواتها الكبرى تجد مجالا للتطبيق وتفسير بعض النزاعات الدولية وإلقاء بعض الضوء على بعض الجوانب من الخطط السياسية والعسكرية والإستراتيجية للدول في العالم.

المحور السادس:

نظريات إدارة النزاعات الدولية

نشأ اصطلاح إدارة النزاعات في الأصل بعد ظهور الإدارة العامة، وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ، مثل الزلازل والأوبئة والحرائق والفيضانات والغارات الجوية والنزاعات والحروب الشاملة، ولكنه سرعان ما لبث أن نما بصورة أوضح في مجال العلاقات الدولية للإشارة إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة والحادة خاصة مواقف النزاعات الدولية.

وهناك من يستعمل مفهومي إدارة الأزمات وإدارة النزاعات كمترادفين، مع العلم أن هناك فرقا بين الأزمة والنزاع، وفي هذا الصدد يجدب التمييز بين مفهومي إدارة النزاعات والإدارة بالنزاعات، فالأولى تعني كيف يمكن التغلب على النزاع بالأدوات العلمية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياته، على حين تقوم الإدارة بالنزاعات على افتعال النزاع أو الأزمة وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة بالفعل.

ومن بين التعاريف الخاصة بإدارة النزاعات، يمكن ذكر:

1-<u>الإستعمال الأفضل للإمكانيات والوسائل المتاحة</u>:

يقصد بإدارة النزاعات، الإستعمال الأفضل لإمكانيات والوسائل المتاحة، سواءا كانت رؤوس أموال، أملاك متنوعة، موظفين، أشخاص، دول، منظمات حكومية وغير حكومية، قوى... بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في هذا النزاع أو ذاك، سواء من خلال المساهمة في حلّه أو في تعقيده أو في القضاء عليه.

2-<u>تحديد بعض التهديدات للسلام والاستقرار الدوليين</u>:

هناك من يتناول موضوع إدارة النزاعات من زاوية تهديد الأمن والسلم الدوليين في علاقاتهما بالقانون والأعراف الدولية، وهذا على ضوء تحديد بعض التهديدات الرئيسية للسلام والاستقرار الدوليين التي قد تحدث مستقبلا، واستكشاف المناهج الجديدة المحتملة للتعامل مع تلك التهديدات.

3-عوائق منع استعمال وسائل الإكراه:

أي هي تلك العوائق التي تقف حائلا أمام استعمال وسائل الإكراه لإخضاع المنافس أو الخصم، لعلها تمنع التحول إلى الحرب، غير أن هذا الأمر يصعب تطبيقه على كل الحالات، حيث نجد من الدول من يوظف وسائل القمع والقهر في إدارة النزاعات، ومن ثم فإن الإدارة لا تعني فقط استعمال الوسائل السلمية وعدم تحويل النزاعات غير العنيفة إلى نزاعات تعتمد الوسيلة القتالية.

4-تطويق الأزمة:

هي مجموعة الخطوات والقدرات التي تستهدف تطويق الأزمة ومنع تفاقمها وتحولها إلى نزاع مسلح، حفاظا على المصالح الحيوية للدولة.

ومن جهة أخرى يرى جلين سنايدر Glenn H. Snyder أنّ إدارة النزاع مبناة على ممارسة التحكم المفصل بواسطة الزعماء الحكماء المتورطين في نزاع ما، وذلك بهدف تقليل فرص إنفجار هذا النزاع ووصولها إلى حالة الحرب، بمعنى آخر أن كل دولة ترغب في إدارة النزاع بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة قيمتها إلى أقصى حد في النتيجة النهائية وحل القضية موضوع النزاع.

ويرى يوهان غالتونغ Johan Galtung أن إدارة النزاعات الدولية توصف بأنها دراسات محافظة ومتميزة بطبيعتها المنهاجية، وبحكم التعريف للطرف الأقوى إذا كان محور تخفيف حدّة النزاعات هو محور دراسات إدارة النزاع، فالنتيجة ستكون ظهور فرع مهتم بالظروف التي تكفل المحافظة على القوة، وتجميد الوضع القائم، بمعنى آخر إلهاء الطرف الأضعف لكي لا يحمل السلاح ضدّ الطرف الأقوى، وأصبحت إدارة النزاعات تسيطر عليها إيديولوجية تعتقد أنّ النظام له قيمة تفوق قيمة التغيير، وأن أهداف إدارة النزاع في الحقيقة شكل مصغر لأهداف المصالح الكبرى في النظام الدولي، وتصبح إدارة النزاع الدولي بالتالي عاملا يدعم من الوضع القائم للنظام الدولي، لأنها تقدم لصانعي القرارات في الدول الكبرى المعلومات اللاّزمة لعمليات الضبط والتحكم والإندماج داخل النظام الدولي.

وتنصرف إدارة النزاع إلى التحذير من الأفعال والنوايا المتعلقة بأعداء حقيقيين أو محتملين، وذلك لردع هؤلاء الأعداء إذا فشل التوفيق أو التحكيم، وحلّ مثل هذا النزاع خشية أن يهدّد أهدافا داخلية أو خارجية أخرى هامة.

ولا شك أن تقدم تقنية التسليح في العصر الحديث قد رجح سيادة مفاهيم سياسية وفلسفات جديدة في إدارة النزاعات، تتمحور بشكل أساسي حول تجنب الدخول في حروب نووية تلافيا للكوارث التي قد يجلبها سلاح العصر، وبمعنى آخر تحول الدول إلى مفهوم التهديد بالقوة بدلا من استخدامها، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بدبلوماسية الأزمات ودبلوماسية الإكراه، مما أفضى إلى تحدد إدارة النزاع بسقف لا يتجاوز التهديد بالقوة خاصة بالنسبة للنزاعات القائمة والمحتملة بين القوى الكبرى والعظمى، وإن كان ذلك لم يمنع هذه القوى من فوضى حروب تقليدية، وبأسلحة متقدمة تكنولوجيا.

ويشير علم وفن إدارة النزاعات الدولية إلى تكامل وتداول مجموعة من الأساليب والإدارات مثل التفاوض، الردع، دبلوماسية الإكراه، الحروب المحدودة، التصعيد، الإنفراج والتطبيع، بحيث تستخدم كلها ولو بدرجات مختلفة.

إذن يمكن القول بأن إدارة النزاع تعني مواقف النزاع التي يتخذها طرف النزاع اتجاه الآخر، أو السياسات (الاستراتيجيات والتكتيكات) التي يتبناها طرف النزاع بخصوص الموقف أو الحالة، وذلك بهدف الحيلولة دون اندلاع الحرب وتحقيق مكاسب للطرفين ما كان يمكن تحقيقها لو اتخذ النزاع شكلا عنيفا.

1-نظرية المباريات وإدارة النزاعات:

قد يرى بعض الأشخاص في اصطلاح نظرية اللعب نوعا من الإستهانة بظواهر إنسانية هامة كالسياسة والنزاع، بل إن بعض الباحثين كانوا يتحرجون من تقليص أهمية الظواهر السياسية والتعامل معها كما لو أنها لعبة رياضية أو مباراة في الإبداع، على الرغم من أن الجنرالات والاستراتيجيين تحدثوا لنا في السابق عن ما يسمى بـ "مباراة الحرب War Games" والتي تعني القدرة على معرفة التحرك القادم للخصم، ويرى المؤرخ الهولندي يوهان هوزينجا Johan Huizinga أنه من الصعب فهم الثقافة الإنسانية إلا إذا تعاملنا مع الإنسان على أساس أنه لاعب Player وأن الأفراد ينخرطون في

اللعب منذ طفولتهم وطيلة حياتهم وفي كل الجوانب ابتداءا من العلاقات العاطفية حتى العلاقات النزاعية والحربية.

وتعرف نظرية المباريات بأنها ذلك المنهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة، ويعرفها ستيفن برامز بأنها مجموعة القواعد التي تسهم في ربط اللاعبين أو المؤتلفين بالمحصلات.

وهي عند مارتن شوبيك MartinShubik تعني طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات النزاع، بحيث أن هذه النظرية -كما يقول توماس شيلينغ Thomas Crombie Schelling - معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر، وهذا يعني التمييز بين ألعاب الاستراتيجية وألعاب الحظ.

وجدير بالذكر أن شيلينغ وشوبيك بنيا تصوراتهما في هذه النظرية على الأسس التي وضعها جون فون نيومان John von Neumann وأوسكار مورجينسترن Morgenstern، الأول عالم رياضي والثاني عالم اقتصادي، في كتابهما: The Theory of Games and Economic Behavior أين قاما بتحليل مختلف الاستراتيجيات التي يمكن أن يتبعها اللاّعب، وحاولا أن يقدما صياغة نظرية رياضية للنتائج المترتبة عن كل حركة، ثم اختيار الحركة التي توفر أفضل النتائج أو ما يسمى بالإستراتيجية المثلى.

وتركز هذه النظرية على التعامل مع الموقف التي تشتمل على النزاعات وتضارب المصالح، وتنظر إليها كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية، وعلى ذلك يمكن القول بأن اهتمامات نظرية المباريات تنصرف في الأساس إلى تحليل كافة نماذج النزاعات السياسية بصورة عامة، وإلى مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة، وقد استطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الإستراتيجية الدولية أن يطوّروا أساليب استخدام نظرية المباريات في تصميم البدائل الإستراتيجية التي يمكن تطبيقها في ظروف النزاعات المختلفة.

تقوم الفكرة العامة لنظرية المباريات على افتراض أن النزاعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيسيتين: نزاعات تنافسية ونزاعات غير تنافسية، وترى أن صنع القرار يتضمن درجة معينة من العقلانية، فكل لا عب يسعى لنيل مكاسب قصوى، وأن نتيجة المباراة التنافسية أو التعاونية لا ترتبط

ارتباطا وثيقا بالصدفة وطبيعة البيئة التي يجري فيها السجال، وإنما ترتبط بخيارات اللاّعب أو اللاّعبين المقابلين.

وطبقا لهذه النظرية، يكون كل طرف في نزاع ما، قادرا على اختيار المسلك الذي يتصور أنه قادر على أن يصل به في النهاية إلى الانتصار على خصمه، إلاّ أنّ ذلك يتطلب مسبقا، التعرف على نوايا الخصم الذي يفترض فيه أنه يتمتع بقدر من الذكاء لا يقل عن الطرف الآخر في هذه الإستراتيجية النزاعية، واستنادا إلى ذلك تكون كل البدائل الممكنة للتصرف بمثابة مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن التركيز من بينها على هذه أو تلك، بحسب النتائج التي يمكن توقعها من كل واحدة منها، وهذه النتائج المتوقعة يمكن تمثيلها بجدول على شكل مجموعة من الخانات التي ترصد فيها مكاسب وخسائر هذه الأطراف المتنازعة في مواجهة بعضها.

بذلك، يصبح مضمون نظرية الألعاب مبني على افتراض أن متخذي القرارات في أي شكل من أشكال النزاعات سوف يحرصون على إتباع استراتيجيات رشيدة خلال مرحلة النزاع، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من القيم أو المكاسب وتجنب الخسائر بقدر ممكن، أو على الأقل تحجيمها إلى أقل قدر ممكن.

وإذا نظرنا إلى النزاع كمباراة أو لعبة، فإنّ، كل لاعب يشترك في المباراة يحرص على الفوز لتحقيق المكاسب أو على الأقل يحرص على عدم الخروج بخسارة، وذلك من خلال تحركاته القصيرة التكتيكية أو تحركاته الطويلة الإستراتيجية. وتبعا لذلك فإن أكثر الاستراتيجيات تعقلا بالنسبة للاعب هي الإستراتيجية التي من خلالها يخرج بنتيجة ذات قيمة قصوى من الأرباح أو المكاسب، أو بمعنى آخر تلك الإستراتيجية التي عن طريقها تزداد فرص تجنب نتيجة خاسرة، وإذا أخذنا ذلك بلغة التعبير الكمي، فإنّ أكثر الاستراتيجيات تعقلا هي تلك التي تزيد صافي الأرباح إلى أقصى حدّ ممكن، أو تلك التي تقلل صافي الخسائر إلى الحدّ الأدنى.

وبهذا نجد أنّ نظرية الألعاب تقوم على أسس ثلاثة:

- **الخيارات:**

لكل طرف من أطراف اللعبة خيارات وأولويات، وأمامه فرص لاختيار بدائل متاحة أمامهم، ولكن كل بديل مفتوح أمام كل طرف منهم، يؤثر على قيمة ما يحققه اللاّعب الآخر من عائد، وأن هذه الاختيارات المتاحة لأي لاعب هي متاحة لجميع اللاعبين الآخرين.

- **الأهداف**:

كل لاعب يتمسك بهدف ويسعى إلى تحقيق الفوز وأن اللاّعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصا غير عقلانيا، حيث أن كل طرف لا يكتفي بالكسب بل يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن منه.

- **العقلانية**:

إن النظرية تقوم على أساس تحقيق السلوك العقلاني الذي يمكّن اللاّعب من الفوز، والمقصود هو سلوك صانع القرار، بحيث يعني السلوك العقلاني بأن كل لاعب في النزاع يمتلك مجموعة من القيم والأهداف المحددة ويقرر سياسته طبقا لذلك بدون أخطاء.

هذا وتنقسم نظرية الألعاب إلى قسمين: ألعاب صفرية وألعاب غير صفرية، بحيث:

- **اللعبة الصفرية:**

المعنى البسيط لهذا النوع من المباراة هو ربح طرف وخسارة طرف آخر، بالمعنى الرياضي، المكسب الذي يحققه الطرف الأول يساوي مقدار الخسارة التي يحققها الطرف الثاني، إذ تنتهي كل لعبة بما يساوي +1 لطرف و-1 للطرف المقابل، أما في مجال العلاقات الدولية، فتمثل اللعبة الصفرية النزاع الدائم غير قابل للتوفيق إذ يسعى كل طرف لإنهاء وجود الطرف الآخر أو الاستسلام.

لهذا يرى كارل دوتش k.deutsh أن المباريات الصفرية تعد نموذجا للنزاع الشديد بين اللاعبين، فما يربحه لاعب يخسره الآخر، وما يعتبر نافعا للاعب يعتبر في نفس الوقت ضررا بالنسبة للآخر.

- **اللعبة غير الصفرية:**

إذا كانت المباراة الصفرية تفترض وجود حالة من النزاع الدائم غير القابلة للتنسيق والتعاون، فإن المباراة غير الصفرية تفترض وجود فرص للتنسيق والتعاون من منطلق المصلحة المشتركة لطرفي النزاع.

ففي هذا النوع من المباريات، قد ينتهج الطرفان اتجاه بعضهما سلوكا تعاونيا أو غير تعاونيا، وفي حالة السلوك التعاوني يكون من مقدور طرفي النزاع إمكانية الاتصال بينهما وتبادل المعلومات مقدما بخصوص المسألة موضوع النزاع، أما في حالة السلوك غير التعاوني، فإن الاتصال المباشر يكون غير موجود ولا يعرف أحدهما سلوك الآخر إلا بعد الإقدام على هذا السلوك، ومع ذلك فإنه في حالة عدم الاتصال ثمة نوع من الاتصال الضمني.

وتتميز المباريات غير الصفرية بوجود مصالح تعاونية إلى جانب المصالح التنافسية، ولهذا فإن هناك من يطلق عليها مباريات القيمة المتغيرة أو مباريات ذات الدافع أو الحافز المختلط، وهي المباريات التي يربح فيها أحد اللاّعبين شيئا من أحدهم الآخر بطريقة تنافسية، ولكنهم في نفس الوقت وبطريقة جماعية يربحون أو يخسرون من لاعب إضافي أو ثانوي.

من الأمثلة على اللعبة غير الصفرية لعبة ما يسمى بمأزق السجين، ولعبة معضلة الجبان أو كما تسمى غالبا بلعبة الدجاجة.

تتضمن لعبة مأزق السجين Prisoners Dilemma متهمين، لا يملك المحقق أدلةً كافية على أي منهما لإثبات الجرم، الخيارات المتاحة أمام كل متهم أثناء التحقيق هي إما أن يشهد على المتهم الآخر أمام القاضي، أو أن يلتزم الصمت، حيث:

- في حال آثر المتهمان الصمت، لا تستطيع المحكمة إثبات التهمة على أي منهما، ويحكم على كل منهما بالسجن ستة أشهر فقط.
- أما لو شهد أحد المتهمين على صاحبه، يخرج الشاهد دون حكم ويحكم على الآخر بالسجن عشر سنوات.
- إذا اختار كلا المتهمين أن يشهد على الآخر، يحكم على الاثنين بخمس سنوات من السجن. كلا المتهمين لا يعلم بقرار الآخر أثناء التحقيق معه.

2-نظرية الردع وإدارة النزاعات الدولية:

يخطئ البعض إذا اعتبر أن الردع نشأ في العصر النووي، فهو كان قائما كأحد آليات ميزان القوى منذ القدم، ولكن بالطبع بأشكال مختلفة، فالمؤرخ الإغريقي ثوسيديدس، ذكر أحداثا كثيرة حول محاولة كل طرف المناورة لبناء تحالفات ليظهر للخصم أن القيام بحرب أو توسيع رقعة الحرب ستكون له عواقب وخيمة، كما شدّد ميكيافيلي على ضرورة إظهر القوة الذاتية واعتماد سياسة "عرض العضلات" كوسيلة لمنع الخصم من القيام بأعمال عدوانية.

ومع ذلك، ليس ثمة مفهوم طغى على النظرية الإستراتيجية الدولية خلال فترة الحرب الباردة مثلما طغى عليها مفهوم الردع، فكلمة الردع قلما ترد في كتب العلاقات الدولية الصادرة قبل الحرب العالمية الثانية، بل إنها إذ وردت فإنها لا تحمل المعنى الذي أصبحت تحمله في عصر الذرة، وقد أشار برنارد برودي إلى التهديد الضمني أو الصريح بالحرب من قبل دولة معينة تجاه دولة أخرى لتمنعها من الإقدام على تصرف معين.

وأشهر منظري الغرب في ميدان الردع النووي فهم الفرنسيون: "ريمون آرون" و"الجنرال أندريه بوفر" و"الجنرال بيتر غالوا"، ومن البريطانيين "ليدل هارت" و"باترين مورغان"، وأشهر المنظرين السوفييت في هذا المجال أيضاً كل من: "المارشال سوكولوفسكي" و "المارشال روتمستروف" و"المارشال أوغاركوف" و"العقيد تايوث ليفتس" والمنظر العسكري "كارابوتوف".

ويعني الردع تقديم أدلة للعدو لا يمكن إخطاؤها عن توفر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بشدة عن أي اتجاه من ناحيته لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو مكسب معين على حساب الدولة الرادعة، كما يقول توماس شيلينغ بأن الردع هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية، ويرى الجنرال الفرنسي أندريه بوفر بأن هدف الردع هو عدم تمكين أي قوة معادية من اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية، أو بمعنى آخر، جعل العدو يتصرف في الموقف سواء على أساس الفعل أو ردّ الفعل بدافع من شعوره بوجود تهديد قوي له، ومن ثم تكون النتيجة المستهدفة سيكولوجية في الأساس وهي النتيجة التي لا يمكن تحقيقها إلا بأسلوب التهديد.

ويشير المعنى العسكري للردع بصورة عامة إلى عدم تشجيع العدو على اتخاذ عمل عسكري، وذلك بأن يعرف مسبقاً أن حجم التكاليف والمغامرة يتجاوز ما يتوقعه من أرباح، وقد وسع هذا المفهوم في المجال السياسي ليعني: عدم تشجيع طرف ثان على أن يفعل شيئاً ما، بالتهديد الضمني أو المكشوف

باستخدام عقوبة ما، إذا أنجز العمل الممنوع، ويجدر أن نلاحظ هنا إنجاز الردع مهمة (شبه هجومية)، ذلك أن الوظيفة الدفاعية هي وسيلة سلبية فقط، في حين أن الردع هو تهديد باتخاذ إجراءات هجومية انتقامية تشمل منع الخصم من القيام بعمل ما، وحتى في الرد على أعمال الاستفزاز.

إن العناصر الرئيسية في أية استراتيجية فعالة للردع تتركز في الآتي:

- **المقدرة على الثأر:**

من المستلزمات الضرورية لإظهار المقدرة الفعالة على الثأر، القيام بالإعلان النشط عنها أو بالدعاية الكفئة لها دون أن يترتب على ذلك المساس بالأمن القومي للدولة الرادعة أو الإضرار به، فحتى يكون للردع فعاليته لا يجوز أن يبقى سرّا، فلا بدّ من السماح بانتقال كمّ كافي من المعلومات إلى الخصم، فإذا تمكن أحدهما من زيادة أسلحته أو تحديثها في إطار من السرية، فإن ذلك لا يزيد من أثر قدرته على الردع.

- **التصميم على استعمال تلك المقدرة:**

أي يجب أن تتعزز المقدرة الثأرية بالتصميم القاطع على استخدامها عندما يصبح هذا الاستخدام أمرا محتمّا، أمّا إذا عارضت مجموعة ما استخدام هذه المقدرة الثأرية على الرغم من الاستفزازات القادمة من الدول المعادية، لأن حسب رأيها الإذعان إرادة العدو يكون أقل ضررا من الدخول في حرب انتحارية، فإن تلك المعارضة ستفقد الردع كل تأثير له بالنسبة للخصم المستهدف.

ولهذا نجد أن أي استراتيجية ردعية لا بد وأن تتوافق مع استراتيجية أمنية واضحة المعالم، وأن تتكيف أيضا مع معطيات العلاقات الدولية وتغيراتها، فمسألة الردع النووي مثلا، أخذت مكانتها البارزة وتعرضت منذ ظهورها في نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى هذا التاريخ إلى تغييرات جذرية في جوهرها نظراً للتحولات السياسية العسكرية التي طرأت على علاقات الدول أو بالأحرى المعسكرين – سابقا- بعضهما ببعض من جهة، والتطور التكنولوجي الملموس الذي طرأ على الأسلحة النووية والصاروخية من جهة أخرى.

- **القدرة على إلحاق ضرر بالخصم:**

أي القدرة على إلحاق ضرر بالخصم يفوق في حجمه ومداه أي ميزة يمكن أن يحصل عليها من خلال مبادأته بالضربة الأولى، بالتالي تكون لديه القدرة على على التنبؤ بالمخاطر التي ستلحق بالمعتدي من جراء الإجراءات الانتقامية التي ستنفذ ضده.

إذن الردع هو أسلوب من أساليب تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة النزاعات الدولية، فمنذ أن أصبحت نظرية الردع تسيطر على الفكر في مجال السياسة الدولية، فإنها افترضت درجة عالية من العقلانية في دوائر صناعة القرار السياسي عندما يتعلق الأمر بإدارة النزاعات الدولية، وخصوصا مع ما يشهده العالم من انتشار نووي.

3-نظرية التصعيد وإدارة النزاعات الدولية:

إن النزاعات الدولية عند تطورها سلبا أو إيجابا تسير في الاتجاهات التالية: التصعيد، التناقص، الاستقرار، الانتهاء. والتصعيد ببساطة يعني اتساع نطاق النزاع وارتفاع درجة التوتر فيه، بينما تناقص النزاع يعني انخفاض حدّة التوتر والانكماش في نطاق أو مدى النزاع، وإن الحكم على النزاع والمرحلة التي هو عليها، وما إذا كانت في أي من الاتجاهات سابقة الذكر، يتوقف على دقة رصد العوامل التالية:

- الحدود الجغرافية للنزاع.
- عدد الأطراف المشاركين في النزاع.
- حجم الموارد والامكانيات التي تخصص للنزاع.
- نوعية الأسلحة المستخدمة في النزاع.
- الأهداف التي تحددها الدول لنفسها من وراء النزاع.

وهذه العوامل تمثل المعايير الكمية المستخدمة في قياس مدى التوتر والعنف في أي نزاع دولي، ولكن توجد معايير أخرى كيفية تدخل في عملية التقييم، فمستوى الثقة أو عدم الثقة المتبادلة بين صناع القرار أطراف النزاع، هو أيضا من بين القوى الهامة التي تعمل في اتجاه التصعيد أو في اتجاه ضغط التوتر وتخفيضه.

ومن بين العوامل الأخرى التي يتركز تأثيرها في اتجاه التصعيد كوسيلة لإدارة النزاعات الدولية، يمكن ذكر:

-توهم أحد الطرفين أن الطرف الآخر سيقدم على التصاعد بالصراع إلى مستوى أعلى من الخطورة،ومن ثم يبادر بتصعيد الموقف.
-شعور أحد الطرفين بأن التنافس مع الطرف الآخر في تصعيد الصراع يحقق له ميزات معينة، وينتج ذلك عن الاعتقاد بأن الطرف الآخر لن يخاطر بتصعيد الموقف أبعد من نقطة معينة.
-شعور أحد الطرفين بأن تطور النزاع إلى مرحلة معينة يلحق خسارة محققة بمصالحه، ولذا فهو يلجأ إلى تصعيد الموقف اعتقادا منه أن التصعيد سيخفف من احتمالات الخسارة.
-الضغوط التي يمارسها الرأي العام المحلي في بيئة صانع القرار يمكن أن تدفع به إلى تصعيد الموقف، بغض النظر عن ما إذا كان هذا الطرف يرغب في التصعيد من عدمه.
-قيام أحد طرفي النزاع بتصعيد الموقف، استجابة للضغط الذي يمارس عليه طرف ثالث خارج دائرة النزاع مباشرة.

ولكن قد يقابل هذه العوامل التي تعمل في اتجاه التصعيد، عوامل أخرى تعمل في الاتجاه المضاد، أهمها:

-إحساس أحد الطرفين بالمخاطر التي يقود إليها التصعيد الذي قد يتعذر السيطرة عليه فيما إذا عمد إلى تصعيد النزاع هو الآخر.
-شعور أحد الطرفين إن تصاعد الطرف الآخر بالتوتر في النزاع، لم يصل بعد إلى مستوى من الاستفزاز والعدائية التي تقتضي الرد عليه بتصعيد مماثل.

4-نظرية الأمن الجماعي وإدارة النزاعات الدولية:

يقصد بنظام الأمن الجماعي، العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من اجل المحافظة على السلام الدولي، وهناك من يعرفه بأنه النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو فيها والسهر على أمنه من الاعتداء، أو هو النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها، وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية.

ويعرف إينيس كلود الأمن الجماعي بأنه أية تدابير من أي نوع تتضمن احتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أي نزاع من قبل دولتين أو أكثر.

فالأمن الجماعي إذن هو إحدى تقنيات ضبط وتنظيم السلوك في حركة التفاعل الدولي وفي إدارة النزاعات الدولية ومن ع تطورها للوصول إلى درجة الحرب الشاملة،، وفي هذا السياق يشير بعض الباحثين إلى أن مفهوم الأمن الجماعي يعني في العلاقات الدولية قيام حلف عالمي ترعاه وتضمنه الدول الكبرى، ويهدف إلى ردع كل دولة تنتهج سلوك نزاعي، وتقوم بعمل يهدد أمن دولة أخرى، باعتبار أن هذا التهديد هو مسّ بالأمن الجماعي لكافة الدول.

وهكذا، فإن مفهوم الأمن الجماعي، يتلخص في العمل من أجل ردع السلوك النزاعي المنتهج من طرف صانع القرار، بالتالي لا يمكن لأي دولة أن ترتكب عدوانا من شأنه أن يتحدى الشرعية، لأن الجماعة الدولية ستتخذ من الإجراءات ما يكفل صد العدوان وهذا السلوك النزاعي، ويضمن استتباب الأمن السلم الدوليين.

وحتى يتسنى لنظام الأمن الجماعي إدارة النزاعات الدولية ومنع تطورها حفاظا على الأمن والسلم الدوليين، يجب أن يتكون من الأركان التالية:

-وجود منظمة دولية تأخذ على عاتقها حماية الأمن والسلم الدوليين، وتعد أداة لنظام الأمن الجماعي.
-استعداد الدول للحرب من أجل استمرار النظام القائم
-الالتزام بالموضوعية في التعامل مع جميع النزاعات الدولية وكل القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.
-عالمية العضوية، بحيث تنظم جميع دول لهذا النظام ولا يتم استبعاد حتى الأعداء منه.

إذن فبعد الاتفاق على مصدر الطرف المتسبب في النزاع، يقوم المجتمع الدولي باتخاذ الاجراءات الكفيلة بردعه على نحو سريع وفعال بهدف احتوائه وتلافيا لاتساع نطاق النزاع وآثاره، ويعد هدف مقاومة النزاع والعدوان واجبا أخلاقيا على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، أما مشاركة الدول في التدابير الجماعية التي من شأنها مواجهة المعتدي، تكون تبعا لإرادة هذه الدول وما تتمتع به من حرية ومرونة في هذا الشأن، حيث أن الضغوط والإجراءات الجماعية الفعالة وما يصاحبها من تدابير، تكون كفيلة بتأمين القدرة على ردّ السلوك النزاعي وإفشاله، بالتالي، فهذا الموقف الدولي الجماعي

الحاسم على مواجهة العدوان، يهدف في جانب منه إلى إشاعة الإدراك لدى صناع القرار في الدولة العازمة على تنفيذ السلوك النزاعي غير الشرعي، بأنّها لن تستطيع أن تقاوم ردّ فعل المجتمع الدولي، وأن مغامرتها لن تعود عليها بالنتائج التي ترجوها بل قد تلحق بها هزيمة محققة.

المحور السابع:
نظريات حلّ النزاعات الدولية

تنتظم نظريات حلّ النزاعات الدولية بحسب طبيعتها إلى مجموعة متعددة: نظريات دبلوماسية، نظريات قانونية، نظريات استراتيجية، نظريات اقتصادية، وحتى قيمية ثقافية، وهي تأخذ بأسباب وطبيعة النزاعات الدولية، وتحاول تأطيرها نظريا للقضاء على كل مسببات النزاعات الدولية جذريا.

1- الوسائل الدبلوماسية:

لا جدال في أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول، ويمكن تعريفها بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها، والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل أدوات السياسة الأخرى التي تملكها الدولة سواء كانت هذه الأدوات سياسية أو دعائية، اقتصادية أو عسكرية.

إذن تبرز الدبلوماسية كوسيلة وكأداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وهي الأسلوب القائم على التفاوض في سبيل الإقناع لحل النزاعات عوضا عن اللجوء إلى أسلوب العنف، وقد قيل في تعريف الدبلوماسية أنها: فن وضع برامج السياسة الخارجية موضع التنفيذ بواسطة التفاوض.

والدبلوماسية كظاهرة ظهرت مع بروز ظاهرة النزاع البشري بشأن عملية توزيع القيم، وهي هامة في السياسة الدولية لأنها تؤدي خمس وظائف أساسية في حركة التفاعل الدولي:

-إن الدبلوماسية يمكن تسخيرها في إدارة النزاع الدولي.
-وحيث أن الدبلوماسية ترتكز على أساس الحوار والإقناع، فإنها بدون شك تلعب دورا هاما إيجابيا في حلّ النزاعات الدولية.

-كما أن الدبلوماسية بأساليبها وقنواتها المختلفة تساعد في تزايد قنوات الاتصال الثقافي بين الدول وتعمل على تعميقه وتسهيل انتشاره على نطاق واسع.
-إن الدبلوماسية تعني انتهاج سبل التفاوض والمساومة بين أطراف النظام الدولي في عديد من القضايا الخاصة وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات في شتى المجالات.
-تقوم الدبلوماسية وظيفيا بإدارة البرنامج العام لقرارات السياسة الخارجية لأي دولة فيما يتعلق بالدول الأخرى.

هذا وقد أكدت جميع المواثيق الدولية على تسوية وحلّ النزاعات بالطرق السلمية، إذ لزم ميثاق الأمم المتحدة في فقرتيه الثانية والرابعة من المادة الثانية، الدول الأعضاء جميعها بفض منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، وبالإمتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

وتناول الميثاق الأمم تلك الوسائل السلمية كالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق أو اللجوء إلى المنظمات الإقليمية التي ينتمي إليها طرفي النزاع أو غيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تسوية النزاعات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة يجري وفقا للفصل السادس وطبقا للمادة 33 من الميثاق الأممي التي نصت على وجوب اللجوء إلزاميا إلى طريقة الحلّ السلمي من: مفاوضات، وساطة، تحقيق، توفيق، تسوية قضائية، اللجوء إلى المنظمات الإقليمية... ويحق لمجلس الأمن التدخل في حال قيام نزاع بتهديد الأمن والسلم الدوليين، غما من تلقاء نفسه أو بناءا على طلب أحد أعضاء الأمم المتحدة أو بناءا على مسعى الأمين العام للمنظمة.

إن ممارسة دور التسوية في مجلس الأمن يقضي المرور بمرحلتين أساسيتين:

-تتمثل المرحلة الأولى في النظر في موضوع النزاع أو الموقف لمعرفة ما إذا كان من شأن استمراره أن يهدد الأمن والسلم الدوليين.
-تتعلق المرحلة الثانية بفحص النزاع أو الموقف وتستدعي قيام مجلس الأمن بإنشاء لجان، وهي التي تظهر في العمل تحت إسم لجان التحقيق والتوفيق، وإن كانت التوصية غير ملزمة قانونا، فإن لها قوة إلزام أدبي لا يستهان بها على أساس أنها تمثل رأي الجماعة الدولية.

هذا ويعتبر جون دافيد لفيت JEAN-DAVID LEVITTE الممثل الدائم لفرنسا في مجلس الأمن في خطابه باسم الاتحاد الأوروبي في 20 جويلية 2000 أنّ أهم دور يمكن لمجلس الأمن القيام به، في سبيل الوقاية من النزاعات هي القضاء على مسبباتها، على من يغذيها ويهيئ ظروف اندلاعها.

- **التفاوض:**

إن التفاوض هو جوهر العمل الدبلوماسي، حيث يعتبر كيسنجر أن الدبلوماسية بالمعنى المتعارف عليه هي عملية تقريب وجهات النظر المتعارضة من خلال المفاوضات، وهي كظاهرة فن ممارسة التفاوض بين ممثلي الوحدات الدولية، أي تقريب وجهات النظر والتوفيق بين المصالح المتباينة لهذه الوحدات في إطار ما تسعى إلى بلوغه من أهداف في حركية التفاعل الدولي.

وتعتبر المفاوضات عملية تتم بين جهات لها آراء ومطالب مختلف عليها يحاولون حلها من خلال المساومات والتنازلات المشتركة للوصول إلى اتفاقية مقبولة لكليهما، لذا فهي الحوار المنظم الذي يتم بين طرفين أو أكثر لهما شخصية قانونية محددة كأسلوب متفق عليه لحل النزاعات بينهما، أو التوصل إلى حلول أو اتفاقات للمسائل ذات الأهمية المشتركة، وهي أسلوب للتفاعل العقلي بين طرفين يستخدمان ما لديهما من مهارات الاتصال اللفظي لتبادل الحوار الإقناعي أيضا ليصل إلى تحقيق مكاسب مشتركة.

وتعد المفاوضات أفضل الطرق لتسوية النزاعات الدولية وأكثرها شيوعا وهي الطريقة المألوفة لعقد الاتفاقيات، وتتميز بالمرونة والسرية التي تؤدي إلى تضييق شقة الخلافات إذا كانت القوى المتفاوضة متكافئة، أما إذا لم تكن متكافئة، فقد يؤدي إلى ضرر يصيب الدولة الضعيفة في حالة خضوعها لسلطة الدولة القوية.

إذن يتوقف نجاح المفاوضات على الروح التي تسود المفاوضات، فإذا كانت الدول المتفاوضة لا تتميز بقوة سياسية متعادلة، فإن الدول الكبرى تطغى على الدول الصغرى وتفرض عليها إرادتها، كما يتوقف أيضا على الاستراتيجية المتبعة من طرف كل طرف مفاوض، وعلى الأهداف المرسومة والمتوخاة من جراء العملية التفاوضية، وكذا على قدرته في إقناع الطرف الآخر.

- **المساعي الحميدة:**

يقصد بها قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين، وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل ذلك دون أن تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بأية وسيلة مباشرة، ويطلق تعبير "المساعي الحميدة" على تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل أو باشرته من تلقاء نفسها بقصد المساعي في تسوية ما بين الأطراف المتنازعة دون أن تقترح مباشرة حل النزاع.

إذن هي العمل الودي الذي تقوم به دول ثالثة حيال دولتين متنازعتين، بقصد التخفيف من حدة النزاع بينهما، وإيجاد جوّ أكثر ملائمة لاستئناف المفاوضات والوصول إلى تفاهم فيما بينهما، تفاديا لنشوب نزاع مسلح، أو حلّ النزاع الدولي حلاّ سلميا، بمعنى أن المساعي الحميدة تهدف إلى وضع حدّ لحرب قائمة أو محتملة.

- **الوساطة:**

يقصد بها سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب من وجهات النظر، والدولة التي تقوم بالوساطة، إنما تتدخل من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب أطراف النزاع، فبإمكانها تقديم اقتراح باسمها شروطا للحلّ لا تلزم الأطراف ولا تعتمد حتما على اعتبارات قانونية، أي أن الدول المتنازعة تكون حرة في قبول الوساطة أو رفضها ولا تعدّ بذلك مخالفة للقانون الدولي، وإن كان الرفض يعدّ عملا غير ودي.

ومن أجل تجنب الضغط الذي تمارسه الدولة الوسيطة على الطرفين المتنازعين أو تحيز الدولة الوسيطة، برزت ضرورة الالتجاء إلى شخصية مستقلة مؤهلة للقيام بدور الوسيط.

وتنقسم الوساطة من حيث الشكل، فقد تكون فردية أي تقوم بها دولة واحدة كالوساطة التي قامت بها الجزائر بين العراق والكويت، أو وساطة تقوم بها عدة دول، كالوساطة التي قامت بها ستة دول أمريكية عام 1935 بين بوليفيا والبراغواي، أما من حيث الهدف، فقد تكون وساطة لتدارك حرب مثل وساطة بريطانيا بين فرنسا وبروسيا حول اللوكسمبورغ، أو وساطة لإنهاء حرب مثل الوساطة الفرنسية لإيقاف الحربي الإسبانية الأمريكية والتي أفضت إلى معاهدة الصلح في 1898، ومن حيث الوسيط تنقسم الوساطة إلى وساطة دولة أو وساطة منظمة دولية.

تطوّرت الوساطة حاليا، حيث أصبح يختار شخص كفء بدلا من الدولة للقيام بهذه الوساطة، مثل وساطة الأمين العام للأمم المتحدة بين أطراف النزاع في أفغانستان عن طريق إيفاد مبعوثه الأخضر الإبراهيمي والذي استطاع جمع الأطراف المتصارعة في 11 مارس 1999 من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. أو منظمة عالمية أو إقليمية، مثل وساطة منظمة الوحدة الإفريقية لإيقاف القتال بين إثيوبيا وإريتيريا في مارس 1999، كل ذلك نتيجة للنزاعات الدولية التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

- **التحقيق:**

لعل في الحالات التي يكون أساس النزاع فيها خلاف على وقائع معينة، يكون من المفيد والمرغوب فيه أن تعين الدولتان المتنازعتان لجنة تحقيق دولية تعهد إليها بفحص وقائع النزاع والتحقيق فيها، وقد أشارت إلى ذلك المادة التاسعة من إتفاقية لاهاي الأولى سنة 1907، وعادة ما تكون لجنة التحقيق بناءا على اتفاق خاص بين الدولتين المتنازعتين، يتضمن هذا الاتفاق الوقائع المطلوب التحقيق فيها والسلطة المخولة للجنة في ذلك ومكان اجتماعها، والاجراءات التي تتبعها، وكيفية تشكيلها.

وعلى هذا الأساس يؤخذ على نظام التحقيق كما وضعته اتفاقية لاهاي مأخذان:

-إن الرجوع إليه ليس إلزاميا، وأن أمره متروكا لإرادة حكومات الدول المتنازعة ورغبتها في التفاهم وديا بشأن النزاع القائم.
-ليس للجان التحقيق صفة دائمة تسمح بالالتجاء إليها وعلى الفور عند بدء النزاع أو بتقديم خدماتها قبل استفحاله.

إذن تهتم لجان التحقيق بالنزاعات الدولية، وتتولى دراسة الناحية الواقعية منها كالحادث الذي يقع على حدود الدولتين، إذا كانت تلك الحدود غير مقررة نهائيا، بحيث يتوجب على الدولتين أن تقدم إلى اللجنة كل التسهيلات التي تتيح لها استكمال معلوماتها لسماع الشهود والخبراء والاضطلاع على الوثائق...

وتضع اللجنة تقريرها بصورة سرية، وبأغلبية الأصوات مع ذكر أسماء المخالفين، ثم تقرؤه في جلسة علنية وتسلم نسخة منه إلى كل من الطرفين، وهذا التقرير يكتفي بسرد الحوادث والوقائع، وليست

له صفات القرارات القضائية الإلزامية، ولذلك يتعين على الدولتين اتخاذ الخطط التي ترتئيها والتي تتفق مع مصالحها.

- **التوفيق:**

يقصد به حل النزاع عن طريق إحالته لهيئة محايدة تتولى تحديد الوقائع واقتراح التسوية الملائمة على أطراف النزاع، ويكون قرار هيئة التوفيق غير ملزم لأطراف النزاع، وهذا ما يميزه عن قرار هيئة التحكيم أو القضاء، فللدولة صاحبة الشأن أن تأخذ به أو ترفضه.

ويعرف أيضا بأنه جهد تبذله لجنة دولية تتمتع بثقة أطراف النزاع، حيث تقدم لهم حلا تأمل أن ينال رضاهم وقبولهم، إذن فمهمة لجان التوفيق هي دراسة النزاعات وتقديم تقرير عنها إلى الطرفين يتضمن اقتراحات واضحة بغية إجراء التسوية، والسعي إلى التوفيق بين طرفي النزاع، وتعتبر ميزة التوفيق الأساسية هي اختيارية بالنسبة للقرار الذي تتخذه اللجنة، وتعد هذه الطريقة بمثابة تمهيد للتسوية التحكيمية أو القضائية ذات الصفة الإلزامية التي يلجأ إليها الطرفان حكما بعد إخفاق محاولة التوفيق.

2- <u>الطرق القانونية</u>:

تختلف الحلول لكل من النزاعات القانونية والسياسية طبقا لطبيعة كل منهما، فالنزاعات القانونية تسوى بطريقة التحكيم أو القضاء، استنادا لقواعد القانون الدولي، في حين يتعذر حل النزاعات السياسية إلا بالطرق الدبلوماسية.

- **التحكيم:**

يعتبر التحكيم من أهم أنواع ووسائل التسويات للنزاعات الدولية، وهو يستعمل دوليا ليس لحل النزاعات القانونية ذات الطابع السياسي فحسب، وإنما أيضا لحل النزاعات التجارية الدولية، حيث يعد التحكيم من الوسائل القديمة لحل النزاعات الدولية.

والتحكيم هو النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع إلتزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع، والتحكيم يكون إجباريا إذا كان الاتفاق على التحكيم سابق على نشوء النزاع، ويكون اختياريا إذا كان الاتفاق لاحقا للنزاع ونتيجة له.

ويختلف التحكيم عن الوسائل الدبلوماسية، من مفاوضات ووساطة ومساعي حميدة وتحقيق وتوفيق، ويختلف أيضا عن القضاء الدولي، وإن بدت إجراءاته أحيانا مشابهة لإجراءات القضاء الدولي، وقد يكون التحكيم على ثلاثة أنواع:

-التحكيم بواسطة رئيس الدولة: وهذا الأسلوب معروف بالتحكيم الملكي أو تحكيم القاضي الفرد.
-التحكيم بواسطة لجنة مختلطة: قد تتألف من عضوين فقط يمثل كل منهما أحد الطرفين المتنازعين دون أن يكون معهما عضو ثالث مرجح، وقد تتألف اللجنة من ثلاثة أو خمسة مفوضين (واحد أو إثنان عن كل طرف، يضاف إليهما عضو ثالث مرجح يختار من رعايا أحد الطرفين) غير أن هذه اللجنة كانت تتوخى التوفيق أكثر من التحكيم ويعتبر عملها دبلوماسيا وقانونيا في آن واحد.

- **القضاء الدولي:**

تأسست محكمة العدل الدولية في 1945، وهي الهيئة القضائية الرئيسية بالأمم المتحدة. وتتولى المحكمة الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم الفتاوى بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم في المنظمة أطرافا في النظام الأساسي للمحكمة، وتتكون من قضاة مستقلين ينتخبون من بين الأشخاص ذوي الصفات العالية الحائزين في بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القضائية أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي.

وتتمثل وظائف المحكمة في إختصاص قضائي، حيث تقتضي الفقرة الأولى من المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة بأن ولاية المحكمة تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات والاتفاقات المعمول بها.

وتقتصر ممارسة الاختصاص القضائي للمحكمة على النزاعات التي تنشب بين الدول فقط والتي هي وحدها لها الحق في أن تكون أطرافا في الدعاوى التي ترفع للمحكمة، ويجب الإشارة إلى أن ولاية المحكمة هي ولاية إختيارية، أي قائمة على رضا جميع المتنازعين بعرض أمر النزاع عليها للنظر والفصل فيها، وحكم المحكمة هو حكم نهائي غير قابل للإستئناف.

أما الاختصاص الثاني للمحكمة فهو اختصاص إفتائي، حيث تقضي المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة بقيام محكمة العدل بتقديم الفتوى وذلك بطلب من: الجمعية العامة، مجلس الأمن، سائر الفروع والوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية بطلب الإفتاء.

4- النظريات الاقتصادية:

يعرف إرنست هاس التكامل بأنه العملية التي يستعد بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولائهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول. ويرى ليون لندبرغ بأنه العملية التي تجد الدول نفسها عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.

والتكامل عبارة عن كلمة ذات إيحاءات أخلاقية مرتبطة بالشعور الإنساني وبالضمير أيضا، ويحاول المدخل التكاملي فهم النظام وسلوكه، ويهدف على تحقيق الأمن والتعاون، إذن يعتبر التكامل كظاهرة علاج للعلاقات الدولية الفوضوية المتسمة بكثرة النزاعات والحروب، فهو في جوهره –إذن- حلاّ للنزاعات أو مخفّف لها.

هذا ويزداد اللجوء إلى نظريات التكامل أو الاندماج لتفسير ظاهرة الإقليمية التي تتعزّز في كافة مناطق العالم، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة في العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي والاجتماعي في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية. ويتضح من تجارب التكامل أنها كانت تعبّر إما عن إرادة سياسية من أجل ضمان الأمن والتعاون بين الدول الأعضاء، وإما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل والاتصالات بين الشعوب.

ويدين دارسو التكامل السياسي بقسط فكري كبير لمفهوم الوظيفية، حيث احتل التحليل البنائي الوظيفي مركزا مرموقا في دراسات العلوم السياسية، واعتمدت المدرسة الوظيفية كثيرا في منطلقاتها على أفكار هيوغو غروسيوس في مؤلفه "قانون الحرب والسلم"، لذا تأسست على افتراضات تسعى إلى

تحقيق التوافق والانسجام بين مصالح الدول، بحيث حاولت تغيير مزايا الأمن والمصلحة بمزايا السلم والقضاء على النزاعات، الرفاهية والمشاركة كأهداف أساسية وأولوية في العمل الدولي.

وقد تميزت نظريات التكامل بأنها مثلت في حالات كثيرة مرجعا يعتمد عليه من أجل تطوير ميادين تعاون دولية وإقليمية. وترجع الصعوبة في تحديد معنى التكامل إلى الخلاف حول المنظور الذي تعالج من خلاله دراسة التكامل، فقد ميز الكتاب بين جانبين أو منظورين للتكامل أحدهما الجانب الحركي أو الديناميكي الذي ينظر للتكامل بإعتباره عملية Integration as a Process يتم بمقتضاها توحيد وتجميع العناصر المختلفة والمتميزة في نسق عضوي أو نظام واحد، أي أن التكامل في هذه الحالة هو النشاط أو الفعل الذي يؤدي في النهاية إلى وضع معين لهذه الأجزاء أو العناصر. أما الجانب الآخر، فهو المنظور الاستاتيكي الذي ينظر إلى التكامل على أنه موقف Integration as a Situation أي بإعتباره شيئا ما تحقق بصورة نهائية.

وقد استخدم إيتزيوني Etzioni في دراسته لظاهرة التوحيد السياسي في كتابه Political Unification سنة 1970 هذا التعبير، وهو التوحيد السياسي للدلالة على عملية التكامل، بينما استخدم اصطلاح التكامل لوصف الموقف الذي انتهت إليه عملية التكامل والذي يكون في هذه الحالة مرادفا للتوازن.

والتكامل يمكن أن يتحقق في عدة مجالات ويشمل شتى الأنشطة، غير أنه يبدأ عادة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية، ثم ينطلق إلى المجال السياسي، لأن التكامل كعملية عبارة عن سلسلة من المراحل المتعاقبة التي تبدأ بإقامة وحدة محدودة من حيث عدد الأعضاء ومجالات التكامل إلى زوال الدول كوحدات مستقلة ذات سيادة لصالح الجماعة أو الوحدة السياسية الجديدة، وفيما بين هذين الطرفين المتباعدين توجد درجات متعددة من التكامل.

ولهذا الغرض ركز الوظيفيون اهتمامهم في الميادين التقنية أملا بأن يؤدي إلى تحقيق التكامل بعيدا عن المصالح أو الحسابات السياسية، وفي هذا الصدد، يعتقد مؤسس الوظيفية التقليدية دافيد ميتراني أن انتشار المشاكل المشتركة بين المجتمعات سوف يتطلب منطقيا إجابات تعاونية بين الدول لإيجاد الحلول، لأن هذه المشاكل الاجتماعية ذات طبيعة غير سياسية (اقتصادية، بيئية، علمية...).

إذن استمدت النظرية المعاصرة للتكامل أساسها النظري من النظرية الوظيفية الدولية Fonctionalism، وهي من أكثر النظريات تفسيرا للأسباب التي تكمن وراء معظم العمليات والحركات الإندماجية في المجتمع الدولي، والمرجع الرئيسي للوظيفية هو دراسة الباحث البريطاني (الروماني الأصل) دافيد ميتراني .Mitrany D الذي وضعها عام 1943 عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد جذب استخدام التكنولوجية الحديثة في التدمير الشامل اهتمام بعض الدارسين في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ومنهم ميتراني، الذي عرض نظريته عن الوظيفية في أحد كتبه بعنوان "تقدم الحكومة الدولية" سنة 1933، وركز فيه على أهمية الروابط عابرة القوميات التي يمكن أن تؤدي إلى التكامل الدولي والحدّ من المبادئ القومية المتطرفة وبالتالي زيادة فرص السلام والاستقرار.

وقد جاء في دراسة ميتراني المقدمة سنة 1943 أن الوظيفية تعتمد على مجموعة الافتراضات المتعلقة بأسباب الحرب والسلم: فالطريقة المثلى لحلّ مشكلات السلم والأمن الدوليين، إنما تكون بتعميق أواصر التعاون الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن النظرية الوظيفية تنظر إلى الصراعات الدولية على أنها تتولّد أساسا عن ضعف التعاون الاقتصادي أو فقدانه بين الدول، ومن ثم فإن التصدي لحلّ هذه الصراعات والتغلب عليها لا يكون ممكنا بغير تهيئة كافة الظروف التي تشجّع الدول على التعاون في كل ما يخدم مصالحها الاقتصادية المشتركة. فمن خلال علاقات التعاون يمكن القضاء تدريجيا على الحساسيات التي تؤثر في سلوك الدول، والتي تنبع في معظمها من تسلط مبدأ السيادة القومية، الذي كثيرا ما يدفع إلى التصلّب ورفض المساومة من منطلق الحلول الوسطى، وهي كلها عوامل تدفع في اتجاه الصراع والعنف أكثر من أي شيء آخر.

وكامتداد للوظيفية، اعتمدت الوظيفية الجديدة على إسهامات إرنست هاس Ernest B.Haas وليندبرغ .Lindberg L الذين تأثرا بالتجربة الاندماجية الأوروبية، ويرى هاس بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، وهو يعتبر أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الإقتصادي وأن قيمتها تتجاوز الإلتزام السياسي.

وقد ارتكز هاس مثل دافيد ميتراني على عامل الإنتشار، معتبرا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزّز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة، وهكذا تتحقق عملية التكامل. لكنه رفض فكرة عزل المهام التقنية عن السياسة، أو الرخاء والرفاهية عن

الحرب. إذ يرى الوظيفيون الجدد أن نجاح مسار التكامل الإقليمي يبقى مرهونا بضرورة إدراكه أو تبنّيه من قبل النخب السياسية على أن يدخل ضمن مصالحها الذاتية.

أما ما يتعلق بإشكالية تحويل المهام إلى سلطة "فوق-وطنية" جديدة أو إلى منظمة دولية فإن الوظيفيين الجدد يربطون نجاحه باعتقاد الفاعلين السياسيين بأن مصالحهم الشخصية-الذاتية سوف تتحقق من خلال التزام سياسي مع تلك المنظمة الدولية.

ومن حيث إستراتيجيات بناء مشروع تكاملي جهوي، فإن الوظيفيين الجدد على نقيض مشروع ميتراني الوظيفي، لا يهدفون إلى التقليص من من دور السيادة الوطنية للدول، بل خلق سيادة جديدة تتحكم فيها دولة جديدة من نمط فيدرالي في إطار حدود موسعة، لكن مع الإحتفاظ دوما بالسيادات الوطنية الأصلية للدول. وانطلاقا من إدراك صعوبة هذا المسار، كونه يمس سيادة الدول، فإن الوظيفية الجديدة تحاول تفسير ظاهرة الإندماج الإقليمي من حيث تقدّم مساره، توفر شروط نجاحه أو معوّقاته، بتركيزها على درجة تغير سلوك النخبة من خلال التعلم.

إذن فالفارق بين الوظيفية والوظيفية الجديدة، أن الأولى تضعف من السيادة الموجودة من خلال توزيعها على منظمات دولية متعدّدة، أنا الوظيفية الجديدة فهي تعمل على تفويض السيادة السياسية لمصلحة هيئة جديدة عبر وطنية، وبينما أن الوظيفية إبتعدت عن الإقليمية فإن الوظيفية الجديدة تتجه نحو إقليم أوسع على أساس أقرب إلى الفيدرالية.

إن الوظيفية الجديدة تعتمد إستراتيجية التدرج التي يمكن أن تتحقق مرحليا من خلال مؤسسات دولية عبر قومية، ذات صلاحيات محدّدة، ولكن قراراتها لها المفعول المباشر.

ويمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بإتباع المستويات التي عبّر عنها .Ballessa B عام 1966 :

مستويات التكامل في المجال الاقتصادي

	الغاء رسوم الجمارك والقيود الكمية	وضع رسوم جمارك خارجية	حرية حركة الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة التجارة الحرة	X				
الاتحاد الجمركي	X	X			
السوق المشتركة	X	X	X		
الاتحاد الاقتصادي	X	X	X	X	
التكامل الاقتصادي الشامل	X	X	X	X	X

إن إحدى المسلمات الرئيسية للوظيفية الجديدة، وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي، حيث يكون القرار السياسي محصّلة دينامية العلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح. فالتقاء مصالح مجموعتين رئيسيتين قادرتين في دولتين مختلفتين يصبّ في مسار التكامل ولو أبدت السلطة السياسية في كل من الدولتين معارضتها لذلك المسار. فوسائل الضغط الرسمية وغير الرسمية وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية تساهم في إيصال موقف مجموعة الضغط إلى السلطة وتحويله حسب الموازين القائمة مثلا إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل.

وتبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية، ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصويرها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي – عملية انسحاب التكامل من قطاع أخف تنازعا إلى قطاع أوسع تنازعا- ولا بدّ من التذكير في هذا السياق أن كثيرا من خطوات الاندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوروبية كان وراءها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه وليس وضعا معيّنا انعكس آليا في وضع آخر.

وقد أثبتت الوقائع العملية ضعف الفرضية التي تعتبر أن البنى الدستورية والسياسية القائمة والقوى المستفيدة من ذلك: السلطة السياسية في كل دولة، لا بدّ أن تتراجع أمام ضغط جماعات المصالح المستفيدة من التكامل، ويبرز في هذا السياق قدرة المجلس الوزاري في المجموعة الأوروبية، وهو يمثل القوى الرسمية –الدول- في التأثير على مسار عمل المجموعة وحتى على سلوكية الأطراف غير الرسميين.

ويظهر أيضا ضعف المسلّمة التي تقول بانتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة، وهذا إن كان ممكنا على صعيد أفراد فهو لم يحصل على صعيد سوسيولوجي إن كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية، خاصة وإن هذه المجموعات لم ولا تستطيع أن تكوّن إيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظّفه لمصلحة المنظمة، وهي بذلك تحمل أكثر من قدراتها الحقيقية.

ومن ناحية أخرى، ليس من الضروري أن يكون لكل خطوة، حتى ولو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي أثر إيجابي، فقد تفرز أحيانا آثار سلبية على العملية ككل.

وإلى جانب هته العوامل السابقة، يأتي أحيانا غياب الإرادة السياسية التكاملية الناتجة عن انحسار المدّ الوحدوي ليضعف المسار الإندماجي، وخاصة بالشكل الآلي المطروح، وفي ظل غياب قنوات التأثير المباشرة المصالح في الدول المختلفة وغياب الترابط المباشر والفعلي بين المنظمات الإقليمية وجماعات المصالح تتعطّل أكثر الفرضيات في الوظيفية الجديدة حول المسار الإندماجي التدريجي في مختلف جوانبه، خاصة وأن السلطة السياسية في الدول تملك القدرة شبه المطلقة للتأثير في مسار التكامل سلبا أو إيجابا حتى ولو كان هناك مردود منفعي أو رمزي لقطاع شعبي أو لأكثرية القوى في تلك الدول، وذلك بنتيجة البنى السياسية القائمة فيها. وتشترك الوظيفية والوظيفية الجديدة مع مجمل نظريات ومفاهيم الاندماج الغربية في فرضية خاطئة تقوم على إعطاء أولوية للقيم المنفعية على القيم الرمزية كعوامل أو حوافز في تحريك وتحديد السلوكية السياسية إن كان داخل الدولة أو في العلاقات الدولية متجاهلة الفروقات المجتمعية والنفسية بين المجتمعات الصناعية والمتقدمة والمجتمعات النامية، فالقيم الرمزية من قومية ودين ووطنية أثبتت أولويتها في العالم الثالث عامة، على القيم المنفعية-المادية في استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي، بالتالي العلاقات السياسية بشكلها العام.

المحور الثامن:
نماذج من النزاعات الدولية

يمكن الاستعانة بالنماذج التطبيقية التالية:

1- الصراع العربي – الصهيوني
2- النزاع في الصحراء الغربية
3- النزاع الهندي – الباكستاني
4- النزاع في السودان
5- النزاع التركي - اليوناني حول جزيرة قبرص
6- النزاع الاثيوبي الاريتيري
7- النزاع في مالي
8- النزاع في البحيرات الكبرى
9- النزاع في يوغسلافيا (سابقا)
10- النزاعات الداخلية.

بيليوغرافيا

باللغة العربية:

- اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية**. الكويت: جامعة الكويت، ط1، 1986.
- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**. ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3. 1997.
- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985.
- محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002.
- سعداوي كمال، **التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية: دراسة نظرية وتطبيقية**. (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة: قسم القانون الدولي، 1996-1997.
- أبو الهيف علي صادق، **القانون الدولي العام**. الاسكندرية: منشأة المعارف، 1995.
- صفاء محمد، **الحـــــرب**. بيروت: دار النفائس، د.س.ن.
- رسلان أحمد فؤاد، **نظرية الصراع الدولي: نظرة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.
- مصطفى بخوش، **التحول في نظريات الصراع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة**. (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005.
- ميكائيل أركون وآخرون، "تعريفات معطيات الصراع ومصادرها والمنهجيات الخاصة بها"، في **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. استوكهولم: معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ط1، 2003.
-شفيق منير، **علـم الحـرب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1993.
- إدريس لكريتي، "إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية"، في **المستقبل العربي**. عدد 287، 2003.
- محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، **تسوية المنازعات الدولية، مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة غريب، د.س.ن.
- جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985.
-

-بكر مصباح تيزة، **تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى**. طرابلس: منشورات جامعة قار يونس، 1994.

-عدار محمد، **دور المقاربة القيمية في الصراع الدولي**. (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005.

-عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**. بيروت: دار صادر، 2000.

-فاروق سعد، **تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده**. ط.12. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1989.

- عبد الغني بسيوني، **النظم السياسية**. القاهرة: منشأة المعارف، 1991.

-مارسل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط1، 1986.

- حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**. الجزائر: دار الكتاب الثقافي. 2009.

- ولاء البحيري، **إدارة الأزمة، سلسلة مفاهيم**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، فبراير 2008.

- عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**. الجزائر: موفم للنشر، 1992.

- ناظم عبد الواحد جاسور، **موسوعة علم السياسة**. عمان: مركز الدراسات العربي، ط.1. 2004.

- عبد الخالق محمد عبد المنعم، **الجرائم الدولية: دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1989.

- غانم محمد حافظ، **المسؤولية الدولية**. القاهرة: مركز الدراسات العربية، 1962.

- الشافعي محمد بشير، **القانون الدولي العام في السلم والحرب**. القاهرة: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1975.

صلاح الدين عامر، **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**. القاهرة: دار الفكر العربي، -1977.

- معوض جلال عبد الله، "ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي"، في **المستقبل العربي**. ع.101. جويلية 1987.

-محمد محي الدين عوض، "واقع الإرهاب واتجاهاته"، في **مكافحة الإرهاب**. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.

- محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات**. د.م.ن. المكتب الجامعي الحديث، 2005.

- حسن محمد وجيه، **مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي**. في سلسلة عالم المعرفة، ع.190، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1994.

-اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

-محمد الأخضر كرام، "قطع العلاقات الدبلوماسية: المفهوم والأسباب"، في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.16، أكتوبر 2007.

-ابراهيم أبو الخزام، **الحروب وتوازن القوى**. عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص.17.

-**ميثاق الأمم المتحدة**، من الموقع الإليكتروني

http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/chapter1.htm

-حمد تاج الدين الحسيني، "التدخل وأزمة الشرعية الدولية"، في أكاديمية المملكة المغربية، **هل يعطي التدخل شرعية جديدة للإستعمار؟**، الرباط: مطبوعات المملكة المغربية، 1992.

- محمد المجذوب، **الوسيط في القانون الدولي**، بروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1999.

-سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**. الأردن: دار وائل للنشر، 2001.

-أحمد يوسف ومحمد زيادة، **مقدمة في العلاقات الدولية**. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1985.

- راشد الغوثي، "أنواع الصراع ومفهومه"، من الموقع الإلكتروني http : // www, al ahram,org, eg/edec، تاريخ الدخول 20 مارس 2007.

- عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية-عربية وتطور النظام الإقليمي العربي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2002.

- لويد حسن، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989.

- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتزيع، 2005.

-عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

-عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**. الجزائر: موفم للنشر، 1992.

- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**. بيروت: ط1، دار الكتب العلمية، 2002.

-كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**. ج1، بغداد: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979.

- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2000.

-السيد عليوه، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي. ط.2. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002.

-محسن الخضيري، إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات. القاهرة: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، 1993.

-محمد بوعشة، مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.

- يوهان غالتونغ، "أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع"، في مجلة السياسة الدولية. ع.30، أكتوبر 1972.

-فاضل زكي محمد، "استراتيجية إدارة الأزمة"، في مجلة العلوم السياسية، ع18، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.

- اسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.

- هاني خليل، "استراتيجيات الردع النووي"، في مجلة معلومات دولية. ع.47، دمشق، 1997.

-مصطفى طلاس، "استراتيجية الردع النووي: ظهورها وتطورها وآفاقها المستقبلية"، في مجلة الدفاع: مجلة القوات السعودية العربية المسلحة. ع.124، 1 أوت 2001.

-عبد المنعم المشاط، "الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي"، في السياسة الدولية. ع.84، 1986.

- عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم أساسية. ط.1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994.

- زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسيــة. بيروت: دار الجيل، 1999

[1] علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام. ط.1، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992.

[1] علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والاستراتيجية. ط.1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

- وليم نصار، "القانون الدولي واللجوء إلى التحكيم"، في المجلة العربية للعلوم السياسية. ع.18، أفريل 2008.

- أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988.

- أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988.

-ريمون حداد، العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، ط.1، بيروت: دار الحقيقة، 2000.

باللغة الأجنبية:

-Burton John, **Deviance, Terrorism and War**. Oxford: Mant in Naberst on Company, 1979.

Peter Wallensteen, **War and Peace and the Global System**. Edition: illustrated, reprint, 2002, p.14.in http://books.google.fr/books?id=8SsDQJ9oWkUC&printsec=frontcover&dq=paul+stern+daniel+Druckman&source=gbs_similarbooks_r&cad=3_2#PPA8,M1, consulté le 6 Mars 2009.

-Claude Mosse, **Histoire des Doctrines Politiques Grece**. Paris : P.U.F. 1969.

-Julian H. Frank, **Jean Bodin et la Naissance de la Théorie Absoluste**. Paris : P.U.F., 1993.

-G. Mosca et Bout Houl, **Histoire des Doctrines Politiques**. Paris : Petite Bibliothèque Payot, 1965.

-Jean-Jacques Chevalier, **Les Grandes Œuvres Politiques**. Paris : Armond Colin, 1996.

Philippe Le Marchand, **L'Europe Centrale et Balkanique**, Bruxelles : Edition Complexe, 1995.

-Raymond Aron, **Etudes Politiques**, Paris : Editions Gallimard, 1972.

-Goodby James E., **Regional Conflicts : The Chalenges To US-Rusian Co-operation**, Sweden: S.I.P.R.I, Oxford University Press, 1995.

-Chaliand Gérard et Rageau Jean-Pièrre, **Atlas Stratégique : Géopolitique des Nouveaux Rapports de Force dans le Monde l'après Guerre Froide**, Bruxelles : Edition Complexe, Aout 1994.

-Noemi Gal, **International Cooperation : Supper Terrorism**, London : Room Helm, 1985.

-Holsti K.J., « The Concept of Power in the Study of Ibternational Relations », in Bruce L. Sanders and Alan Durbin, **Contemporary International Politics: Introductory Redings**. U.S.A: John Wiley and Sons, 1972.

-Emmanuel Decaux, "Conseils de sécurité des nouvelles compétences", dans **Défense Nationale**, n° 3, Mars2000.

-Paul C strern, Daniel Druckman, **International Conflict Resolution after The cold war**. National Academic Press, 2000, p.1.

-Serge Sur, **Les Relations Internationales**. Paris : Montchrestien, 1995.

-Findlay Trevor, « Multilateral Conflict Prevention, Management and Resolution », in **SIPRI Year Book**, Oxford University Press, 1994.

-Alescander Droma, **Fondement de la Psychologie Politique**. Paris : P.U.F, 1998.

-Cordula Reimann, "All you needs is love…and what about Gender", center for conflict resolution(department of peace studies), university of BRAD FORD, January 2002,

in: http://www.bard.ac.UK/acad/confres/paper.htm, consulté le : 15-04-2007 .

- J.W. Burton, « World Society and Human Needs », in Margot Light and A.J.R. Groom, **International Relations**. London: Frances Pinter, 1985, p.49.

- Richard. E, Robeston, « basic human needs, the nest in theory », **journal of peace studies**, in:

http://www.gmu,edu/academic/jips/vol g-1 Robeston, html, Consulté le 23-05-2007.

- John Burton , « conflict resolution: The human needs dimensions », **journal of peace**, vol 3, N°1, 1988. in: http://www,gnu.edu/academic/jips/vol 3-1, Burton, html, Consulté le 23-05-2007.

-Andrew Moravicsik, « Taking preferences seriously : a liberal theory of international politics » , in: http://www. Prio,no/page/Publication-details/, consulté le 04-06-2007

-Harvard Hager, « The limits of the liberal peace », international peace research institute, also (PRIO),June 1999, in: http://www.Prio,no/page/Publication-details/, consulté le: 18-05-2007.

-Jack A. Goldstone, **Population and Security: How Demographic Change Con Lesd to Violent Conflict**, Journal of International Affairs, vol 56, N°1, 2002, p.10, in: http: //Sipa.columbia.edu/PDE, Consulté le: 17-03-2007.

-Julie Merttus, « The role of Racism as a Cause or Factor in War and Civil Conflict", Geneva, international conciel on human rights policy, December 3.4-1999, p 02,in : http:// www, international-council,org/public/print, php, Consulté le: 22/05/2007.

-Michael Edward Brown, **Nationalism and ethnic conflict**. Edition: 2, revised Publié par MIT Press, 2001.

-Jean-Jacque Roche, **Théories Des Relations Internationales**. 2eme ed. Paris : Montchrestien, 1997.

-Stephen.G.Brooks, **Duelling Realism In International Relations, International Organization**, Vol, 51 no03, Summer 1997,In: http:/www.Mitholyoke,edu/ acad /Intel/ books,htm, Consulté le: 16-03-2007.

-John Baylis and Steve Smith, **The Globalisation of world politics: an introduction to International Relations**. oxford university press,2003.

-Richard Little, « Structuralism and Neo-Realism », in Margot Light and A.J.R. Groom.

-Alain Litzellmann, « Halford J. Mackinder, la théorie du pivot », Dans : http://alain.litzellmann.free.fr/Mackinder.htm, Consulté le 20 Mars 2009.

-C.R. Mitchell, " Conflict, War and Conflict Management", in Margot Light and A.J.R. Groom.

-Jonathan M. Roberts, Decision-Making During International Crisis. London: Macmillan Press, 1988.

-S.J.Brams, Game Theory and Politics. New York: the free press, 1975.

-David K. Levine, What is Game Theory, in : http://levine.sscnet.ucla.edu/general/whatis.htm, Consulté le 22 Mars 2009.

-Robert Powell, “Nuclear Deterrence Theory: The Search for Credibility”, dans: http://www.gotterdammerung.org/books/reviews/n/nuclear-deterrence-theory.html, consulté le: 24 Mars 2009.

-The Central Asia Beat, Collective Security: Revisiting a theory, in http://centralasia.foreignpolicyblogs.com/2007/08/06/collective-security-revisiting-a-theory/, Consulté le 24 Mars 2009

-Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution : War, Peace and the Global System. Edition: illustrated, reprint, 2002.

-Jean-David Levitte**,** Le Role Du Conseil De Sécurité Dans La Prévention Des Conflits Aarmes, dans http://www.un.int/france/eu/speeches/cs/0720F.htm, Consulté le 25 Mars 2009.

-Iyad Rahwan, Peter McBurney , Liz Sonenberg, Towards a Theory of Negotiation Strategy
(A Preliminary Report). In : http://homepages.inf.ed.ac.uk/irahwan/docs/gtdt2003.pdf. Consulté le 24 Mars 2009.

-Jacob Bercovitch, Article Summary of "Mediation in International Conflict: An Overview of Theory, A Review of Practice, in http://www.crinfo.org/articlesummary/10043/, Consulté le 24 Mars 2009.

-F.S. Northedge, M.D. Donelan, International Disputes : The Political Aspects. London: Europa Publications, 1971

-Cour Internationale De Justice, http://www.icj-cij.org/court/index.php?p1=1, Consulté le : 25 Mars 2009.

-Paul Viotti, Mark Kauppi, International Relations Theory : Realism, Pluralism, Globalism and Beyoud, 3 ed. London: Allyn Bacon, 1999.